



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية في فلسطين
ما بين الأعوام 2000-2020

إعداد

إسراء سميح محمد أبو السباع

إشراف

د. سامح العطوط

أ. د. عبد الناصر نور

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2023

أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية في فلسطين
ما بين الأعوام 2000-2020

إعداد

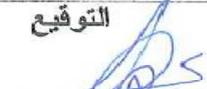
إسراء سميح محمد أبو السباع

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2023/02/16م، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع


التوقيع


التوقيع

د. سامح العطوط
المشرف الرئيسي

أ. د. عبد الناصر نور
المشرف الثاني

د. صهيب جرار
المتحن الخارجي

د. سائد الكوني
المتحن الداخلي

د. نضال دويكات
المتحن الداخلي

الإهداء

إلى من ألبسني ثوب العلم ببركة أنفاسه أبي -حفظه الله-

إلى من خضتُ دروب العلم بفيض تراتيل دعائها والدتي -أدامها الله-

إلى عنوان الإخاء وجذور الإخلاص إخوتي وأخواتي -وقّهم الله-

إلى رفيق الدرب، وصديق الأيام جميعها بحلوها ومرّها: زوجي الغالي، أهديك هذا البحث تعبيراً عن

شكري لدعمك المستمر.

وأبنائي الغاليين: يامن، إيان، رايان -حفظهم الله-

أهدي هذا العطاء

الشكر والتقدير

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الناس لا يشكر الله).

الحمد لله ربّ العالمين واهب المقدره والشكر له سبحانه، قضى الأمر وقدره، وأدعوه سبحانه متضرعاً أن يهيني العزم على إتمام هذا المسير في أيامي المقبلة، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم النبيين وبعد.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى " د. سامح عطعوط" الفاضل، على سعة صدره وحسن تعاونه؛ حيث قدّم لي الكثير من التوجيهات والإرشادات، وبذل الكثير في مساعدتي على تخطي المصاعب العملية من أجل إتمام هذه الدراسة وأتقدم أيضاً من الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور بالشكر الجزيل لتوجيهاته القيمة وكذلك إلى أعضاء لجنة المناقشة المحترمين.

والشكر لكل من وقف معي وساندي ولكل من علمني حرفاً ولكل من دعمني ولو بكلمة خير جزاكم الله خيراً جميعاً.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم بجهد قلّ أو كثر في إتمام هذه الرسالة.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل عنوان:

أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي
أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالبة: اسراء صلاح محمد ابوالسباع
التوقيع: اسراء ابوالسباع
التاريخ: 16/1/2022م

فهرس المحتويات

ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ط	فهرس الأشكال
ي	الملخص
1	الفصل الاول: الإطار العام للدراسة
1.1	مقدمة الدراسة
1.2	مشكلة الدراسة وأسئلتها
1.3	أهمية الدراسة
1.4	أهداف الدراسة
1.5	مصطلحات الدراسة
1.6	الإطار النظري والدراسات السابقة وتطوير الفرضيات
1.6.1	اقتصاد الظل
1.6.2	ماهية اقتصاد الظل
1.6.3	خصائص اقتصاد الظل
1.6.4	أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل
1.6.5	الآثار الإيجابية والسلبية لأنشطة اقتصاد الظل
1.6.6	علاقة اقتصاد الظل بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية
1.6.7	اقتصاد الظل في فلسطين
1.7	الإيرادات الضريبية
1.7.1	الضرائب المباشرة
1.7.2	الضرائب غير المباشرة

20.....	1.7.3 الاختلافات الرئيسية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة
21.....	1.8 طرق تقدير اقتصاد الظل
25.....	1.9 تطوير الفرضيات
28.....	الفصل الثاني: المنهجية والاجراءات
28.....	2.1 منهج الدراسة
30.....	2.2 نموذج مقترح للدراسة
31.....	2.3 بيانات الدراسة
33.....	2.4 قياس وتفسير متغيرات الدراسة
34.....	2.5 تقدير حجم اقتصاد الظل
35.....	الفصل الثالث: التحليل والمناقشة
35.....	3.1 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة
35.....	3.1.1 وصف البيانات
41.....	3.1.2 معامل الارتباط Person correlation matrix
42.....	3.1.3 اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)
42.....	3.1.4 اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)
43.....	3.1.5 اختبار القيم المتطرفة
44.....	3.2 تقدير حجم اقتصاد الظل في فلسطين
48.....	3.3 اختبار فرضيات الدراسة
50.....	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
50.....	4.1 النتائج
52.....	4.2 التوصيات
53.....	4.3 توصيات للدراسات المستقبلية
54.....	مختصرات الدراسة
55.....	المراجع العلمية
b.....	Abstract

فهرس الجداول

- جدول (2.1): بيانات الدراسة.....32
- جدول (2.2): متغيرات الدراسة.....33
- جدول (3.1): المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).....35
- جدول (3.2): معاملات الارتباط بين المتغيرات.....41
- جدول (3.3): اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج.....43
- جدول (3.4): اختبار القيم المتطرفة ال Skewness وال Kortosis.....43
- جدول (3.5): مؤشر اقتصاد الظل للسنوات ما بين (2000-2021).....44
- جدول (3.6): نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي وقيمتة النقدية للسنوات ما بين (2000-2021).....46
- جدول (3.7): نتائج اختبار ال Regression لفرضيات الدراسة.....48

فهرس الأشكال

- شكل (1.1): نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (Angour & Nmili, 2019)..... 24
- شكل (2.1): نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة..... 29
- شكل (2.2): أنموذج الدراسة من إعداد الباحثة بناءً على نموذج..... 30
- شكل (3.1): الضرائب المباشرة ما بين الأعوام (2000-2021)..... 36
- شكل (3.2): الضرائب غير المباشرة ما بين الأعوام (2000-2021)..... 37
- شكل (3.3): نسبة البطالة ما بين الأعوام (2000-2021)..... 38
- شكل (3.4): الإعانات الحكومية ما بين الأعوام (2000-2021)..... 38
- شكل (3.5): الإنفاق الحكومي ما بين الأعوام (2000-2021)..... 39
- شكل (3.6): عجز الموازنة ما بين الأعوام (2000-2021)..... 40
- شكل (3.7): نصيب الفرد من الناتج المحلي ما بين الأعوام (2000-2021)..... 41
- شكل (3.8): اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021)..... 47

أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2020

إعداد

إسراء سميح محمد أبو السباع

إشراف

د. سامح العظوظ

أ.د. عبد الناصر نور

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، وتقدير حجمه ما بين سنة (2000-2021)، وأثره على الإيرادات الضريبية في فلسطين، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات الاقتصادية والأبحاث والدراسات السابقة والاعتماد عليها في صياغة الإطار النظري للبحث، أما فيما يخص الجانب التحليلي للبحث فقد اختارت الباحثة المنهج الكمي لتحليل البيانات السنوية للمتغيرات وذلك باستخدام نموذج المؤشرات المتعددة والاسباب المتعددة MIMIC Model (Multiple Indicators and Multiple Causes) ، وتم تقدير حجم اقتصاد الظل بوساطة حساب نصيب الفرد من الناتج المحلي و العجز في الموازنة، الإنفاق العام، الإعانات الحكومية و معدل البطالة)، وتوصلت الدراسة إلى أنّ حجم اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021) كان (44.45%) من الناتج المحلي الإجمالي، وأنّ هناك أثر سلبي لنشاطات اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية التي تحصلها الدولة، وقد أوصت الدراسة بتنظيم أنشطة اقتصاد الظل الشرعية وإدخالها إلى الاقتصاد الرسمي وذلك عن طريق توفير إطار قانوني لها يجعلها تساهم بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي، وزيادة المشاريع الاستثمارية في فلسطين والتي تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتخفيض البطالة مما يؤثر بشكل إيجابي على خفض حجم اقتصاد الظل في فلسطين، وخفض معدلات الضرائب على السلع الاستهلاكية والأساسية وذلك من أجل خفض

أسعارها، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد على تلبية حاجاتهم الأساسية، وانخفاض توجههم إلى أنشطة
اقتصاد الظل.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الظل، الإيرادات الضريبية، الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة.

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

أصبح اقتصاد الظل يشكّل جانباً أساسياً في الدراسات البحثية المختلفة خلال السنوات الماضية، عندما بدأ ينتشر تأثيره السلبي على مختلف اقتصادات العالم، فقد عرّف (Smith, 1997) اقتصاد الظل على أنه "السلع والخدمات المنتجة في السوق والتي لا تدخل ضمن الحسابات الرسمية للنواتج المحلي الإجمالي"، وعرّفه (Abu-Edeh, 2015) بـ "النشاط الاقتصادي والدخل المتحصل منه بالتحايل على التشريعات والقوانين والضرائب ولا يتم تسجيله بشكل رسمي".

يعتبر (Cagan, 1958) أول من قدر ظاهرة اقتصاد الظل باستخدام نموذج الطلب على العملات (تقدير حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي) وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الطلب على العملة والعبء الضريبي، حيث اعتبرها واحدة من أهم أسباب اقتصاد الظل في الولايات المتحدة خلال الفترة (1919-1955).

أما أنشطة اقتصاد الظل فتتقسم إلى قسمين، الأنشطة المشروعة وهي "الأنشطة التي تكون قانونية ومسموح القيام بها ولكن يقوم أصحابها بالتحايل على القانون عند ممارستها" كالتهرب الضريبي أو العمل دون ترخيص"، والأنشطة غير المشروعة "كتجارة المخدرات أو زراعتها أو المتاجرة بالبضائع المسروقة" (Alfar, 2014).

وقد اعترفت منظمة العمل الدولية رسمياً بهذه الظاهرة في عام 1972، كحقيقة اقتصادية واقعة في كل دول العالم تقريباً، سواء كانت الدول متقدمة أو نامية، وقد تبين أنّها تضعف بشدة الخطط والسياسات الاقتصادية للعديد من البلدان وتؤثر بشكل كبير على موازنتها، وربما تهدد استقرار الاقتصاد العالمي أيضاً (Mishchuk, Bilan, Yurchyk, Akimova, & Navickas, 2020).

حيث أنّ اقتصاد الظل يشكل جزءاً أساسياً في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية، وللوصول إلى فهم شامل لأساسياته، يجب تقدير حجمه الحالي، بالإضافة إلى دراسة وتحديد العوامل المسببة له والمؤثرة عليه.

فدراسة اقتصادات دول العالم المختلفة وحجم اقتصاد الظل فيها وجد (Medina & Schneider, 2019) ان حجم اقتصاد الظل لـ 31 دولة من الدول الأوروبية كان يتراوح ما بين (6%-29.6%) من الناتج المحلي، ووجد (Schneider, 2016) أنّ متوسط اقتصاد الظل لـ 24 دولة في قارة إفريقيا كان 41% من الناتج المحلي، ومتوسط اقتصاد الظل لـ 26 دولة في قارة آسيا كان 26% من الناتج المحلي، ومتوسط اقتصاد الظل لـ 17 دولة في أمريكا اللاتينية كان 41% من الناتج المحلي.

وبالنظر إلى حجم ونسب اقتصاد الظل في دول العالم، أصبح من الضروري دراسة وتحديد حجم هذا النوع من الاقتصاد في دولة فلسطين، حيث عانت الأراضي الفلسطينية من صعوبات وتحديات اقتصادية كبيرة تعزى بالأساس إلى الاحتلال الإسرائيلي، والفجوة الجغرافية والسياسية بين شطري الوطن الفلسطيني (الضفة والقطاع)، مما ساعد في ظهور اقتصاد الظل في فلسطين (ابوعمشة، 2019).

حيث وجد (مرعي، 2018) أنّ متوسط حجم اقتصاد الظل في فلسطين بين الأعوام (2000-2016) بلغت 49.85% من الناتج المحلي، بينما وجد (الأستاذ، 2013) في دراسته لظاهرة اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2010) أنّ متوسط النسبة هي 16.6% من الناتج المحلي، وقدر (ابوعمشة، 2019) متوسط نسبة اقتصاد الظل في فلسطين بين الأعوام (2008-2018) هي 15.5% من الناتج المحلي.

ولندرة الدراسات في فلسطين التي تناولت ظاهرة اقتصاد الظل وتجاهلها للكثير من متغيرات الاقتصاد، وعدم ربط هذه الظاهرة وآثارها بالموازنة العامة لدولة فلسطين، كان من الضروري القيام بدراسة أكثر شمولاً لها، وربطها بالموازنة العامة وقياس الأثر الحقيقي لها على الاقتصاد الفلسطيني.

1.2 مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعددت أسباب ظاهرة اقتصاد الظل في دولة فلسطين، ومن هذه الأسباب: الانقسام الداخلي والاحتلال الإسرائيلي (الأستاذ، 2013)، مما زاد من الأنشطة غير المشروعة، ومنها عمليات غسل الأموال، والتهرب الجمركي، والتهرب الضريبي وغيرها من أنشطة اقتصاد الظل، مما أثر بشكل سلبي على الموازنة العامة في فلسطين، حيث بلغت نسبة الدين العام في الموازنة العامة نسبة للنواتج المحلي الإجمالي في فلسطين للأعوام 2016—2017—2018، 18.5%، 17.5%، 16.2% على التوالي وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية، وبلغ العجز في الموازنة العامة لنفس الفترة، 440، 319.1، 197 مليون دولار وفقاً لبيانات سلطة النقد الفلسطينية.

ويعود هذا لعدة أسباب منها: انخفاض الاستثمار الأجنبي، وقيود الاحتلال، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي مما ساهم في ظهور ظاهرة اقتصاد الظل (أبو عمشة، 2019)، وهذا يفودنا إلى السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2021؟ وينفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أسباب ظهور اقتصاد الظل في فلسطين؟
2. كم يقدر حجم اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ما بين الأعوام (2000-2021) في فلسطين؟

1.3 أهمية الدراسة

نتيجة لندرة الدراسات حول حجم اقتصاد الظل في الأراضي الفلسطينية وأثره على الإيرادات الضريبية (الضرائب المباشرة، الضرائب غير المباشرة) كان لا بد من إجراء هذه الدراسة، حيث تكمن أهمية هذه الدراسة على أنها ستقوم بمساعدة متخذي القرار في التغلب على بعض الأزمات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، مثل العجز المتراكم، والزيادة في الدين العام، والتهرب الضريبي والجمركي، ومحاولة

وضع خطط تتعلق بتخفيض عجز الموازنة العامة وذلك من خلال زيادة العائدات الضريبية، وتخفيض حجم ونسبة الدين العام، وزيادة إيرادات الموازنة العامة، ومحاربة جميع أشكال اقتصاد الظل ومنع تناميّه.

1.4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الأسباب التي تؤدي إلى تنامي ظاهرة اقتصاد الظل، وتقدير حجمه ما بين سنة (2000-2021)، وأثره على الإيرادات العامة في فلسطين، بالإضافة إلى الوقوف على الدراسات السابقة المحلية والدولية وتحليلها، للخروج بنتائج وتوصيات تساعد متخذي القرار في فلسطين على رسم السياسات الاقتصادية ومحاربة والحد من هذه الظاهرة.

1.5 مصطلحات الدراسة

الضرائب المباشرة وهي "الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد أو ممتلكاتهم" (PMA, 2021)، وقد تم حساب هذه الضرائب من إصدارات سلطة النقد الفلسطينية.

البطالة وهي "عدم قدرة الأفراد القادرين على العمل ممن هم فوق سن الـ 15 عام من الحصول على عمل" (PCBS, 2021)، وقد تم حساب نسبة البطالة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

النفقات الحكومية وهي "الأموال التي تنفقها الحكومة أو من ينوب عنها بغرض إشباع حاجة عامة أو تحقيق هدف عام" (PMOF, 2020)، وقد تم حساب هذه النفقات بالاعتماد على إصدارات وزارة المالية الفلسطينية.

الإعانات الحكومية وهي "ما تقدّمه الحكومة من مساعدات عينية أو نقدية للأفراد" (PMOF, 2020)، وقد تم حساب هذه الإعانات بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

الضرائب غير المباشرة وهي "الأموال التي تفرضها الحكومة على السلع والخدمات والتي يدفعها الأفراد بشكل غير مباشر" (2021)، وقد تم حساب هذه الضرائب بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

نسبة العجز في الموازنة (Budget Deficit) وهي "زيادة نسبة نفقات الدولة عن إيراداتها" (2021)، وقد تم احتساب هذه النسبة بالاعتماد على بيانات سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية.

الناتج المحلي الإجمالي وهو "إجمالي القيمة النقدية أو السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلد في فترة زمنية محددة" (2021)، وقد تم احتساب هذه البيانات بالاعتماد على إصدارات سلطة النقد الفلسطينية.

1.6 الإطار النظري والدراسات السابقة وتطوير الفرضيات

تناول البحث في هذا الفصل مراجعة المفاهيم الأساسية لموضوع الدراسة، وذلك من خلال تقديم شرح مفصل عن ظاهرة اقتصاد الظل أسبابه وآثاره وطرق تقديره، كما قدمت شرح مفصل عن موازنة دولة فلسطين مع التركيز على العجز فيها ونسبة الدين العام والناتج المحلي الإجمالي، والربط بين ظاهرة اقتصاد الظل والموازنة العامة في فلسطين.

1.6.1 اقتصاد الظل

لا يشمل اقتصاد الظل الأنشطة غير القانونية فحسب، بل يشمل أيضاً الدخل غير المبلغ عنه من إنتاج السلع والخدمات القانونية، سواء من المعاملات النقدية أو معاملات المقايضة، ومن ثم، فإن اقتصاد الظل يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تخضع للضريبة بشكل عام إذا تم إبلاغ السلطات الضريبية عنها، ويعد هذه النوع من الاقتصاد من الظواهر القديمة الحديثة التي عانت منها المجتمعات وتشارك في جميع الدول متقدمة كانت أم نامية، فجميع الأنظمة الاقتصادية تعاني منه على حد سواء

(مرعي، 2018)، ويعتبر (Cagan, 1958) أول من قدر ظاهرة اقتصاد الظل باستخدام نموذج الطلب على العملات (تقدير حجم النقد المتداول خارج القطاع المصرفي) وذلك من خلال دراسة العلاقة بين الطلب على العملة والعبء الضريبي، حيث اعتبرها واحدة من أهم أسباب ظهوره في الولايات المتحدة خلال الفترة (1919-1955).

ويشير اقتصاد الظل إلى المعاملات الاقتصادية التي تعتبر غير قانونية، إما لأن السلع أو الخدمات المتداولة غير قانونية بطبيعتها، أو لأن المعاملات لا تمتثل لمتطلبات التقارير الحكومية، ويُطلق على اقتصاد الظل اسم السوق السوداء أو الاقتصاد غير الرسمي.

وتعتبر هذه الظاهرة مهمة للغاية بالنسبة للاقتصاد القومي لما لها من تأثير مهم على مناحي الحياة منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعد هذه الظاهرة، والتي تتكون من جميع الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة في السوق والتي يتم إخفاؤها عمدًا عن الحكومة، أمرًا في غاية الأهمية في العديد من البلدان بما فيها فلسطين، ومع نمو هذه الظاهرة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تظهر أهمية فهم العلاقة بينها وبين الاقتصاد الرسمي (Ekici & Besim, 2016).

ومع زيادة معدلات الضرائب لتمويل برامج الإنفاق العام الضخمة، وزيادة توجه الأفراد للتهرب الضريبي وكسر القيود التنظيمية، حيث تكمن المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بالأداء الاقتصادي في البلدان النامية في التحصيل غير الكافي للضرائب ووجود كبير لظاهرة اقتصاد الظل، إلى جانب الآثار الاقتصادية الكلية الأخرى فإن زيادة حجم هذا الاقتصاد في دولة ما يؤثر على اختيار أدوات السياسة المالية والنقدية (Schneider & Buehn, 2018).

1.6.2 ماهية اقتصاد الظل

واجه الباحثون في علم الاقتصاد صعوبة في تعريف اقتصاد الظل بشكل دقيق حيث تفاوتت هذه التعريفات من باحث إلى آخر، حيث أنّ أحد التعريفات الأكثر استخداماً هو "جميع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة حالياً والتي من شأنها أن تساهم في الناتج القومي الإجمالي المحسوب رسمياً (أو المرصود)" (Wibowo & Indrayanti, 2020).

بدوره يقترح (Dell'Anno & Schneider, 2003) تعريفاً يعد أحد أوسع التعريفات لأنشطة اقتصاد الظل حيث يعرفه على أنه "الأنشطة والدخل المستمد منها لتجنب التنظيم الحكومي أو الضرائب أو الملاحظة العادلة"، ويعرفه (Smith, 1997) على أنه "إنتاج قائم على السوق للسلع والخدمات، سواء كان قانونياً أو غير قانوني، لا يتم اكتشافه في التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي". وحدد (Schneider & Enste, 2000) اقتصاد الظل على أنه الأنشطة التي سيتم فرض الضرائب عليها إذا تم إبلاغها إلى السلطات الضريبية، وقام (Blades & Roberts, 2002) بتعريفه على أنه "الأنشطة الاقتصادية التي يجب قبولها في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن لأسباب مختلفة يتم إخفاؤها من التحليلات الإحصائية والسجلات المحاسبية حين يتم إعداد الحسابات القومية".

أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Huynh & Nguyen, 2020)، فتعريفها يشمل: الإنتاج الخفي، الإنتاج غير المشروع، الإنتاج غير القانوني أو غير الرسمي، الإنتاج المنزلي للاستخدام النهائي الخاص الذي لا يكون خفي أو غير قانوني، الأنشطة الإنتاجية الأخرى غير المدرجة في الاقتصاد الرسمي.

1.6.3 خصائص اقتصاد الظل

تتشرك اقتصادات الظل في جميع أنحاء العالم في الخصائص التالية:

- الدخول السهل إلى أنشطة هذا الاقتصاد، حيث يمكن للأفراد الذين يرغبون في الانضمام إلى هذه الأنشطة، في معظم الحالات، العثور على عمل (Goel, Ram, Schneider, & Potempa, 2020).
- صغر حجم هذه الأنشطة مقارنة بما يقابلها في النشاط الرسمي (Gaspareniene & Remeikiene, 2016).
- معظم الأعمال في هذه الأنشطة لا تحتاج تدريباً رسمياً، ومهما كانت المهارات المطلوبة يتم اكتسابها خارج التعليم الرسمي في معظم الحالات (Bitzenis, Vlachos, & Schneider, 2016).
- الأمن الوظيفي غير موجود، فهو قطاع غير مستقر ولا توجد فيه علاقة مستقرة بين صاحب العمل والموظف (Ilesanmi & Tewari, 2019).

1.6.4 أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل

أظهرت دراسة (مرعي، 2018) إلى أنّ قلّة تنظيم السوق الفلسطينية وعدم الاستقرار السياسي وضعف القوانين الرادعة كانت من أسباب تنامي ظاهرة اقتصاد الظل في فلسطين، وأظهرت دراسة (أحمد، 2019) أنّ اقتصاد الظل له أثر مباشر وغير مباشر على الموازنة العامة للدول بشكل عام حيث قام بتوضيح أثره على النفقات والإيرادات العامة، أمّا دراسة (مشمش ونجاة، 2018) فقد توصلت إلى أنّ التهرب من الضرائب هو أهم عامل مسبب لزيادة حجم هذا الاقتصاد، وأظهرت الدراسات أنّ الأسباب الرئيسية لتنامي هذه الظاهرة هي:

1. الأنظمة الضريبية غير العادلة، مما يدفع الأفراد والشركات إلى التهرب الضريبي، فيجب أن تتسم هذه الأنظمة بالمساواة والشمولية والعدالة (Dell'Anno & Davidescu, 2019).
2. النظام السياسي غير العادل، والذي بدوره يخلق بيئة اقتصادية واجتماعية غير عادلة مما يشجع المواطنين والشركات على التوجه إلى أنشطة اقتصادية غير رسمية لتوفير احتياجاتهم في ظل غياب العدالة (Buszko, 2018).
3. إن ارتفاع توجه الافراد للمشاركة في الضمان والتأمينات الاجتماعية ومعاشات التقاعد يزيد من التكاليف عليهم ويدفعهم للتوجه لنشاطات اقتصادية أخرى لسد النقص وتلبية احتياجاتهم. (Enste, 2018).
4. تفضيل هذه الأنشطة من قبل الأفراد وخاصة إذا كان إيرادهم منها يفوق إيرادهم من العمل في النشاط الاقتصادي الرسمي (Cichocki & Kokoszczynski, 2019).
5. قلة الاجور والحوافز المادية والمعنوية قد تدفع الموظفين إلى البحث عن أنشطة أخرى لتلبية احتياجاتهم سواء المادية أو المعنوية وتلبية شعورهم بالعدالة (Berdiev, Saunoris, & Schneider, 2019b).
6. تعقيد الإجراءات الإدارية والتنظيمية في سوق العمل الرسمي قد يدفع المواطنين إلى التوجه للعمل في أنشطة اقتصاد الظل (Stepanova, Vershitsky, & Prasolov, 2018).
7. الإجراءات التنظيمية والإدارية والأمنية والقضائية المعقدة في الدوائر الحكومية، والتي تجبر الأفراد على البحث عن أساليب لتجاوزها (Stepanova et al., 2018).
8. ارتفاع مستوى البطالة يؤدي بطبيعة الحال إلى توجه الأفراد إلى الأنشطة غير الرسمية وذلك لسد حاجاتهم المادية (Mauleón & Sardà, 2017).
9. الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة وصعوبة الحصول على الوظائف الرسمية وخاصة لفئة الشباب تجعلهم يتجهون إلى أنشطة اقتصاد الظل (Chen, Hao, Li, & Song, 2018).

1.6.5 الآثار الإيجابية والسلبية لأنشطة اقتصاد الظل

وفقاً للدراسات السابقة والتي تناولت هذه الظاهرة بشكل واسع كدراسة (أحمد، 2019) والتي توصلت إلى وجود أثر مباشر وغير مباشر لظاهرة اقتصاد الظل على الموازنة العامة وذلك بإحداث عجز، فإن أثره بالغالب يكون سلبياً، ويظهر ذلك في دراسة (شرفاني، 2017) والتي توصلت إلى وجود أثر سلبي للاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي العراقي وذلك بانخفاض حجم الإنفاق الحكومي، كما وجدت دراسة (Chen & Schneider, 2018) أنّ (إجمالي عبء الضرائب، ونسبة العمالة في القطاع العام واللامركزية المالية) والتي قدر من خلالها اقتصاد الظل في الصين لها تأثير سلبي على الاقتصاد الرسمي.

ولكن له بعض الآثار الإيجابية كما وجد (توهاي، 2018) أنّ هناك أثر إيجابي لاقتصاد الظل على الناتج المحلي في الجزائر، حيث أنّ النمو الاقتصادي ناتج عن العلاقات المتداخلة بينه وبين الاقتصاد الرسمي، أي أنه يساهم في الناتج الرسمي وفي النمو الاقتصادي، والذي دعا بضرورة وضع إطار شامل من السياسات الاقتصادية لدمج أنشطة اقتصاد الظل المشروعة للاستفادة من القيمة المضافة الموجودة لديها، وفي الوقت ذاته مكافحة الأنشطة غير المشروعة بشتى الطرق والوسائل الممكنة، ويمكن تلخيص الآثار الإيجابية والسلبية له على النحو التالي:

الآثار الإيجابية لأنشطة اقتصاد الظل

تكمن الآثار الإيجابية لاقتصاد الظل وفق رأي العديد من الباحثين بما يلي:

1. تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدئ الاجتماعي، في فترات الأزمات الاقتصادية والانكماش وانخفاض الفرص في القطاع العام والرسمي يمكن لاقتصاد الظل أن يتجنب الآثار المترتبة على الإجراءات التنظيمية مثل الضرائب والحد الأدنى للأجور وغيرها ويخلق نوعاً من التوزيع العادل للدخل (Williams & Schneider, 2016).

2. المساهمة بشكل رئيسي في خلق الوظائف وتوليد الثروة، إذ يظهر في البلدان غير المتقدمة أنه يساعد في خلق النسبة الأكبر من الوظائف للطبقة الوسطى والدنيا في المجتمع (Berdiev & Saunoris, 2018).
3. الطب البديل مثل التداوي بالأعشاب وغيرها وما يوفره هذا القطاع من الوظائف إلى جانب الطب الحديث (Dukalskis, 2016).
4. دور التعليم غير الرسمي في التنمية (التدريب الذاتي والتلمذة الصناعية)، حيث تتيح أنشطة اقتصاد الظل للأفراد تعلم مهارات وحرف غير متوفرة في النشاط الرسمي وتكون ميسورة التكلفة للأسر الفقيرة (Stepanova et al., 2018).

الآثار السلبية لأنشطة اقتصاد الظل

تكمن الآثار السلبية لاقتصاد الظل وفق رأي العديد من الباحثين بما يلي:

1. انخفاض الإيرادات الضريبية، حيث لا يتم تحصيل الكثير من ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة على الدخل المتأتي من هذه النشاطات بسبب التهرب الضريبي ومما يزيد من نسبة الضريبة على الأنشطة الرسمية لتعويض العجز الذي تتسبب به هذه الظاهرة (Cichocki & Kokoszczyński, 2019).
2. التأثير على الاستقرار الاقتصادي، حيث أنّ حجم هذا الاقتصاد يؤدي إلى صنع سياسات مالية ونقدية غير مبنية على الواقع ولا تعتمد على معلومات دقيقة وصحيحة وبالتالي سيكون مصير هذه السياسات الفشل مما يؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي في الدولة (Hajilee, Stringer, & Metghalchi, 2017).
3. ارتفاع معدلات البطالة، حيث يؤدي ارتفاع حجم اقتصاد الظل وزيادة عدد العاملين في أنشطته إلى نقل صورة غير صحيحة عن معدلات البطالة في الدولة فلا يتم اعتبار من يعملون في هذه

النشاطات على رأس عملهم، وهذا أمر غير صحيح وعليه ترتفع نسب البطالة بشكل لا يعكس الواقع (Schneider, 2016).

4. إخلال التوازن بين العرض والطلب، في فترات الكساد وقلة العمل في نشاطات الاقتصاد الرسمي يقوم الأفراد بالتوجه إلى أنشطة غير رسمية لسد احتياجاتهم، وفي فترات الركود تزداد مقدرة المنتجين في اقتصاد الظل على المنافسة وعرض السلع والخدمات بأسعار أقل منها في السوق الرسمي (Camacho, Mariani, & Pensieroso, 2017).

5. تضارب الأسعار، وذلك لأن أسعار الخدمات والسلع الرسمية تخضع للضريبة والجمارك ورسوم إدارية وإجرائية مختلفة، بينما تتحرر الخدمات والسلع المنافسة لها في اقتصاد الظل من هذه الأعباء وبالتالي ينخفض سعرها ويؤدي ذلك إلى الاختلاف الكبير بين أسعار النشاطين (Berdiev, Saunoris, & Schneider, 2019a).

1.6.6 علاقة اقتصاد الظل بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

في البلدان التي يكون فيها اقتصاد الظل كبيراً، تكون معدلات الضرائب المتحصلة أعلى لتعويض النقص في الإيرادات الحكومية، حيث أظهرت العديد من الدراسات أن هناك علاقة بين حجم هذا الاقتصاد والعبء الضريبي الشامل في الدولة (Schneider, Khan, Hamid, & Khan, 2019).

ويكون حجم العبء الضريبي على الأفراد في الدولة غالباً هو السبب وراء نمو اقتصاد الظل، فمثلاً، إذا كانت الضرائب مرتفعة على منتجات التبغ مثلاً، فإن سوق التبغ الأسود سوف يزدهر، وإذا كان هناك ضرائب مرتفعة على الشركات والعمال، فإن الدافع للعمل بأنشطة غير رسمية بهدف التهرب من الضرائب يكون أكبر (Angour & Nmili, 2019)، ولذلك تحتاج الحكومات والمشرعون إلى خلق بيئة تحفز فيها المنظمات والعمال على البقاء في الاقتصاد الرسمي.

اما بالنسبة للبطالة فإنّ معدل البطالة يتحرك عادة عكس الإنكماش والتوسع في الاقتصاد، عندما يعاني الاقتصاد من تقلصات كبيرة يزداد معدل البطالة، على الرغم من تعويض مدفوعات إعانات الرعاية الاجتماعية، إلا أن انخفاض الدخل المتاح من البطالة قد يعزز الاعتماد على الأنشطة غير الرسمية، ولكن المشاركة في هذه النشاطات لا يقتصر على العاطلين عن العمل فقط، فقد يعمل أولئك الذين يعملون في الاقتصاد المشروع أيضاً فيها بشكل جزئي، هذه المجموعة غير المتجانسة من الأفراد المشاركين في اقتصاد الظل هي التي دفعت (Tanzi, 1999) إلى الاستنتاج بأن "العلاقة بين اقتصاد الظل ومعدل البطالة غامضة".

ويقدم (Giles, Tedds, & Werkneh, 2002) تفسيراً مماثلاً للعلاقة الضعيفة بين اقتصاد الظل والبطالة، حيث يجادلون بأن معدل البطالة يرتبط بشكل سلبي باقتصاد الظل إذ أن اقتصاد الظل يزيد كلما كان هناك زيادة في البطالة، وإذا قضى الأفراد غير العاملين جزءاً من وقتهم الإضافي في العمل في هذه الأنشطة فمن المحتمل أن يكون التأثير الصافي للتغيرات في معدل البطالة على اقتصاد الظل ضئيلاً، هذا التأثير الضئيل، وعلى الرغم من ذلك يجب دراسة هذين التأثيرين بشكل منفصل.

ووجدت دراسة (الزايدي، 2018) والتي قامت بتقدير حجم اقتصاد الظل بالاعتماد على البيانات السنوية لحجم البطالة، إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين حجم الاقتصاد الخفي ومحدداته وأهم العوامل هي البطالة والضرائب والتعقيدات والإجراءات الحكومية، ودراسة (عبدالله، 2017) والتي قدرت اقتصاد الظل باستخدام معدل البطالة، وجدت أنه كلما زاد معدل البطالة زاد معه معدل اقتصاد الظل.

أمّا دراسة (Berdiev, Saunoris, & Schneider, 2019) فقد بحثت في تأثير الفقر على حجم اقتصاد الظل باستخدام بيانات متعددة لأكثر من 100 دولة للفترة 1991-2015، واستخدم الباحثين نموذج الطلب على العملة لتقدير حجم اقتصاد الظل، وأظهرت النتائج أن الفقر له تأثير إيجابي وهام على حجم اقتصاد الظل، علاوة على ذلك، نؤكد أن جودة وحجم المؤسسات الحكومية أمر مهم في

تخفيف تأثير الفقر على اقتصاد الظل، بالنظر إلى التفاعلات بين الفقر وجودة الحكومة وحجمها، نجد أن الفقر له أكبر الأثر على حجم اقتصاد الظل كلما زاد حجم الدولة وانخفضت كفاءتها.

1.6.7 اقتصاد الظل في فلسطين

إن طبيعة الاقتصاد الفلسطيني والتحديات التي تواجهه سواء بتحكم إسرائيل بنواحي الاقتصاد واعتماده بشكل مباشر على القرارات والقوانين الاقتصادية الإسرائيلية، وكذلك عدم تحكم السلطة الفلسطينية في أي من المعابر البرية والبحرية، وحالة عدم الاستقرار السياسي الناتج عن الاحتلال وتحكمه في الحدود ومصادرة الأراضي الفلسطينية لصالح المستوطنات وسيطرته على منابع المياه ومصادر الطاقة، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني، فإنه من الطبيعي أن يظهر اقتصاد آخر يعمل في الظل (Iriqat & Anabtawi, 2016).

إن متابعة أنشطة اقتصاد الظل في فلسطين تعتبر مهمة صعبة وتواجهها العديد من التحديات نظراً لتنوع هذه الأنشطة بشكل كبير وانقسامها بين نشاط شرعي وآخر غير شرعي، وعدم وجود إحصائيات كاملة أو أدوات محددة لتقدير هذه الظاهرة بشكل دقيق في الأراضي الفلسطينية (Floridi, Wagner, & Cameron, 2016)، وكما أوضح (مرعي، 2018) في دراسته التي أجراها عن ظاهرة اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2016) أنّ من أهم أشكال اقتصاد الظل في فلسطين التهرب الضريبي وتجنب المعايير الرسمية للعمل.

وتنقسم الأنشطة المشروعة في هذا الاقتصاد إلى قطاع الصناعة غير المرخص، وقطاع الإنشاءات غير المرخصة، وقطاع النقل غير المرخص وقطاع الخدمات والتجارة الخارجية غير المرخصة، أما الأنشطة غير المشروعة في فلسطين فهي غسيل الأموال، والنصب والاحتيال وتوظيف الأموال، والفساد واختلاس الأموال العامة، والجرائم الاقتصادية، والغش التجاري، وجرائم الشيكات والأوراق

النقدية المزورة، والتهرب وتجارة الأنفاق، جرائم السرقة وتجارة المخدرات (النمروطي & الأستاذ، 2016).

وتقوم الحكومة الفلسطينية ببذل جهود كبيرة بمكافحة أنشطة اقتصاد الظل غير الشرعية مثل مكافحة غسل الأموال بإصدار قانون رقم (9) لسنة 2007 بشأن مكافحة غسل الأموال وإنشاء إدارة مكافحة المخدرات التابعة للشرطة الفلسطينية وإصدار مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1999 من أجل إنشاء اللجنة الوطنية العليا للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية، كما تم إنشاء نيابة متخصصة لمكافحة الفساد وهيئة مكافحة الفساد، وأوضح (مرعي، 2018) في دراسته والتي قدر فيها اقتصاد الظل باستخدام مؤشر البطالة ونسبة الضرائب للنتائج المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي أنّ اقتصاد الظل يزداد بازدياد هذه المؤشرات وأنها تؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

وبالنظر إلى حجم ونسب اقتصاد الظل في دول العالم، أصبح من الضروري دراسة وتحديد حجم هذا النوع من الاقتصاد في دولة فلسطين، حيث أظهرت دراسة أبو عمشة (2019) أنّ الأراضي الفلسطينية عانت من صعوبات وتحديات اقتصادية كبيرة تعزى بالأساس إلى الاحتلال الإسرائيلي، والفجوة الجغرافية والسياسية بين شطري الوطن الفلسطيني (الضفة والقطاع)، مما ساعد في ظهور اقتصاد الظل في فلسطين (أبو عمشة، 2019).

حيث وجد (مرعي، 2018) الذي قدر حجم اقتصاد الظل باستخدام نموذج (MIMIC) Multiple Indicators and Multiple Causes أنّ متوسط حجم اقتصاد الظل في فلسطين بين الأعوام (2000-2016) بلغت 49.85% من الناتج المحلي، بينما وجدت دراسة (الأستاذ، 2016) والتي هدفت إلى البحث في ظاهرة الاقتصاد الخفي في فلسطين، فقد وجدت أنّ متوسط اقتصاد الظل هو 16.6% من الـ GDP الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمد على نموذج الطلب على العملة لتحليل المتغيرات "نسبة الضريبة، نسبة الأجور والمرتبات الكلية، سعر الفائدة على الودائع الادخارية، نسبة العاملين في

مصالحهم الخاصة إلى العاملين الفعليين، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي"، وأوصى بضرورة قيام الحكومة الفلسطينية بإعداد خطة وطنية لمواجهة ظاهرة اقتصاد الظل، وذلك في إطار من السياسات الملائمة للحالة الفلسطينية الخاصة، والتي تؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل بالقطاع الرسمي بدعم من الحكومة، وأوصت الدراسة المخططين والباحثين الاقتصاديين بضرورة قيامهم بإضافة متغير اقتصاد الظل ضمن نماذج استقراء الماضي واستشراف الحال الاقتصادي المستقبلي عند التخطيط للتنمية الاقتصادية الفلسطينية.

وقدر (أبو عمشة، 2019) متوسط نسبة اقتصاد الظل في فلسطين بين الأعوام (2008-2018) هي 15.5% من الناتج المحلي، أما دراسة (حطاب، 2020) فقد توصلت إلى أن معدل حجم اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (1998-2018) كان 43.48%، كما وجدت أن كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والبطالة تؤدي إلى الزيادة فيها إلى الزيادة في حجم اقتصاد الظل، وأن الزيادة في الإعانات الحكومية والإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض في حجم اقتصاد الظل، كما وجدت أن الزيادة في حجم اقتصاد الظل تؤدي إلى الزيادة في حجم الدين العام والعجز في الموازنة وأيضاً زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.

وقامت دراسة (صبرة والفار، 2015) بقياس حجم اقتصاد الظل في فلسطين خلال الفترة 1995-2012 باستخدام طريقة الانحدار المتعدد، حيث وجدت دراستهم أن حجم هذا الاقتصاد في فلسطين يتراوح بين (57% - 88%) من الـ GDP، ووجد أن ارتفاع نسبة الضريبة يؤدي إلى زيادة حجم هذا الاقتصاد، وأن لهذا الاقتصاد في فلسطين دوراً سلبياً يقلل من تحصيل الضرائب ويؤثر على السياسات المالية الحكومية.

الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين

لدراسة النمو الاقتصادي في فلسطين لا بد من دراسة الناتج الإجمالي المحلي (GDP) لأنه يعكس حركة النشاط الإنتاجي للدولة في السنة المالية مقارنة بالسنوات السابقة، وبناءً عليه يتم الحكم على الأداء الاقتصادي للدولة وعلى مدى تقدمه أو تراجعها حيث يعرف الـ GDP على أنه قيمة جميع السلع والخدمات النقدية المنتجة في اقتصاد ما وخلال فترة زمنية محددة (يوسف، 2015).

وأن الباحث في الاقتصاد الفلسطيني سيلاحظ أن هناك مفارقات كبيرة بنسب معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (1998-2018) وذلك يرجع بأكثر من سبب نذكر منها: تسجيل معدلات نمو عالية في بداية الفترة وذلك بسبب حداثة السلطة الفلسطينية وبناء المؤسسات وذلك لغاية عام 2000، بعدها انخفاض معدلات النمو بسبب انتفاضة الأقصى والانقسام الفلسطيني، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التي تؤثر مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني وتتحكم بالواردات والصادرات وتتحكم بجزء كبير من الإيرادات العامة المتمثلة بضريبة المقاصة مما يضعف قدرة الدولة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها وقدرتها على إنجاز المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية التي تساهم في النمو (الأستاذ، 2016).

العجز في الموازنة العامة في فلسطين

العجز في الموازنة هو الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة والناتج عن كون النفقات تفوق الإيرادات (Arjomand, Emami, & Salimi, 2016)، وتقع ميزانية الدولة تحت عجز من جراء زيادة الإنفاق العام عن الإيراد العام ولا تستقيم إلا متى تساوى المجموع العام للإيرادات مع القيمة الإجمالية للنفقات المرصودة في بنودها (Narayan & Narayan, 2019)، ويعتبر زيادة الإنفاق العام ومحدودية الموارد من أهم أسباب عجز الموازنة في الدولة، وهذين السببين يؤديان إلى ضعف النمو الاقتصادي وتقلص مداخيل الدولة، كما يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الضرائب (Arif & Hussain, 2019).

وفي فلسطين وبسبب اعتمادها بشكل كبير في إيراداتها على المنح والمساعدات حيث تشكل ما نسبته 35% من الإيرادات العامة (Nashashibi, 2015)، وقد أدى موقف السلطة الفلسطينية من صفقة القرن إلى توقف الولايات المتحدة عن تقديم المساعدات والمنح مما أدى إلى زيادة العجز، وبسبب حجز إسرائيل لضريبة المقاصة واستخدامها كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية تأثرت أيضاً الموازنة العامة وزادت نسبة العجز (Saidam, 2014).

1.7 الإيرادات الضريبية

1.7.1 الضرائب المباشرة

يتم دفع الضرائب المباشرة بالكامل من قبل دافع الضرائب مباشرة إلى الحكومة، يتم تعريفها أيضاً على أنها الضريبة التي يقع عبء دفعها على حامل المسؤولية ذاته، يتم تحصيل الضرائب المباشرة من قبل الحكومة وفقاً لنوع الضرائب المفروضة (مشمش ونجاة، 2018).

تشمل الأنواع الرئيسية للضرائب المباشرة ما يلي (مرعي، 2018):

1. ضريبة الدخل: يتقاضاها ويدفعها نفس الشخص حسب الشرائح الضريبية كما تحددها مصلحة ضريبة الدخل.
2. ضريبة الشركات: تدفعها الشركات والمؤسسات على أرباحها.
3. ضريبة الثروة: تفرض على قيمة الممتلكات التي يمتلكها الشخص.
4. التركة: يدفعها الفرد في حالة الميراث.

1.7.2 الضرائب غير المباشرة

هي تلك الضرائب التي يدفعها المستهلك بشكل غير مباشر حيث يتم إضافتها لقيمة السلع والخدمات (PMA, 2022).

بعض أنواع الضرائب غير المباشرة هي (مسودة ومفلح، 2015):

1. الرسوم الضريبية: تدفع من قبل الشركة المصنعة التي تنقل العبء الضريبي إلى تجار التجزئة وتجار الجملة.
2. ضريبة المبيعات: يدفعها صاحب متجر أو بائع تجزئة، ثم ينقل العبء الضريبي إلى العملاء عن طريق فرض ضريبة المبيعات على السلع والخدمات.
3. الرسوم الجمركية: رسوم الاستيراد المفروضة على البضائع من خارج الدولة، والتي يدفعها المستهلكون وتجار التجزئة في نهاية المطاف.
4. ضريبة الترفيه: تقع المسؤولية على أصحاب السينما الذين ينقلون العبء إلى رواد السينما.
5. ضريبة الخدمة: تُفرض على الخدمات المقدمة للمستهلكين، مثل فاتورة الطعام في مطعم.

لذلك، فإن الاختلاف الأساسي بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة هو قدرة دافع الضرائب على تحويل عبء الضريبة إلى الآخرين. تشمل الضرائب المباشرة أنواعاً ضريبية مختلفة مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات وضريبة الثروة وضريبة الهدايا وضريبة النفقات وما إلى ذلك. ومن أمثلة الضرائب غير المباشرة ضريبة المبيعات وضريبة الإنتاج وضريبة القيمة المضافة وضريبة الخدمة وضريبة الترفيه والرسوم الجمركية وما إلى ذلك. هذه ليست قائمة شاملة للضرائب، وهناك المزيد من أنواع الضرائب التي تفرضها الحكومة في حالات محددة.

1.7.3 الاختلافات الرئيسية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة

1. يتم فرض الضرائب المباشرة ودفعها من قبل الأفراد والشركات وما إلى ذلك، بينما يتم دفع الضرائب غير المباشرة في النهاية من قبل المستهلك النهائي للسلع والخدمات.
2. لا يمكن تحويل عبء الضريبة في حالة الضرائب المباشرة بينما يمكن تحويل العبء للضرائب غير المباشرة.
3. يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الإدارة في تحصيل الضرائب المباشرة إلى جعل التهرب الضريبي ممكناً، بينما لا يمكن التهرب من الضرائب غير المباشرة حيث يتم فرض الضرائب على السلع والخدمات.
4. يمكن للضريبة المباشرة أن تساعد في الحد من التضخم، في حين أن الضرائب غير المباشرة قد تعزز التضخم.
5. تتمتع الضرائب المباشرة بتأثيرات تخصيصية أفضل من الضرائب غير المباشرة حيث تضع الضرائب المباشرة عبئاً أقل على تحصيل المبلغ من الضرائب غير المباشرة، حيث يكون التحصيل مبعثراً بين الأطراف ويكون تفضيلات المستهلكين للسلع مشوهة عن تقلبات الأسعار بسبب الضرائب غير المباشرة.
6. تساعد الضرائب المباشرة في الحد من عدم المساواة وتعتبر تصاعدية بينما تعزز الضرائب غير المباشرة عدم المساواة وتعتبر رجعية.
7. وتتطوي الضرائب غير المباشرة على تكاليف إدارية أقل بسبب عمليات التحصيل المريحة والمستقرة، بينما تتمتع الضرائب المباشرة بالعديد من الإعفاءات وتتطوي على تكاليف إدارية أعلى.
8. يتم توجيه الضرائب غير المباشرة بشكل أكبر نحو النمو لأنها تثبط الاستهلاك وتساعد على تعزيز المدخرات. من ناحية أخرى، تقلل الضرائب المباشرة المدخرات وتثبط الاستثمار.

9. تتمتع الضرائب غير المباشرة بتغطية أوسع حيث يتم فرض ضرائب على جميع أفراد المجتمع من خلال بيع السلع والخدمات، بينما يتم تحصيل الضرائب المباشرة فقط من الأشخاص في الفئات الضريبية المعنية.

10. الضرائب الإضافية غير المباشرة المفروضة على السلع الضارة مثل السجائر والكحول وما إلى ذلك تثني عن الاستهلاك المفرط، وبالتالي تساعد البلد في سياق اجتماعي.

11. يتم تحديد الضرائب المباشرة وغير المباشرة وفقاً لقدرة دافع الضرائب النهائي على تحويل عبء الضرائب إلى شخص آخر. تسمح الضرائب المباشرة للحكومة بتحصيل الضرائب مباشرة من المستهلكين وهي نوع تصاعدي من الضرائب، مما يسمح أيضاً بتهدئة الضغط التضخمي على الاقتصاد. تسمح الضرائب غير المباشرة للحكومة بتوقع عوائد مستقرة ومضمونة وتجلب معها كل فرد من أفراد المجتمع تقريباً - وهو أمر عززت الضرائب المباشرة عن تحقيقه.

12. تعتبر الضرائب المباشرة وغير المباشرة مهمة للبلد لأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الكلي. على هذا النحو، فإن تحصيل هذه الضرائب مهم للحكومة وكذلك لرفاهية البلاد. يتم تحصيل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من قبل الحكومة المركزية وحكومات الولايات وفقاً لنوع الضرائب المفروضة

1.8 طرق تقدير اقتصاد الظل

يتفق كل الباحثين في ظاهرة اقتصاد الظل على صعوبة قياسها وذلك أولاً لأن أنشطتها تحدث في الخفاء بعيداً عن الرقابة الحكومية، وثانياً فإنّ القائمون على هذه الأنشطة يحاولون قدر الإمكان إخفاءها (الزايدي، 2018)، فقد وجدت دراسة (Kirchgässner, G. 2019) والتي بحثت في الطرق والنماذج المختلفة التي يتم من خلالها تقدير حجم اقتصاد الظل، مثل طريقة المسح، وطريقة الطلب على العملة وهي طريقة غير مباشرة، وأخيراً طريقة النماذج مثل نموذج الأسباب المتعددة والمؤشرات المتعددة، أن

تقدير حجم اقتصاد الظل يختلف باختلاف طريقة التقدير وأن طريقة المسح عادة ما تولد نسب منخفضة وطريقة الطلب على العملة تولد نسب كبيرة من حجم اقتصاد الظل.

ولكن هناك كما ذكرنا سابقا عدة مداخل وهي المباشرة وغير المباشرة ومدخل النموذج لتقدير اقتصاد الظل:

المدخل المباشر في تقدير اقتصاد الظل

1. المسوحات الاستقصائية

وهذه الطريقة تستخدمها العديد من البلدان وذلك بتصميم استبانة لغرض تقدير حجم هذا الاقتصاد، وتوزيعها على شرائح المجتمع التي تتأثر بهذا الاقتصاد مثل المشترين والبائعين والمستهلكين والعائلات والأفراد والشركات وغيرها، وتواجه هذه الطريقة أن كل دولة عليها تصميم استبيان خاص فيها لاختلاف الأنشطة في اقتصاد الظل لكل دولة، وأيضاً يوجد صعوبة في عدم المصادقية أو تجنب الإجابات الصحيحة من قبل بعض المعنيين، وبالإضافة إلى تكلفتها العالية (Schneider & Buehn, 2018).

2. المراجعات الضريبية

وهذه الطريقة المباشرة في التقدير تعتمد على القيام بمقارنة الضريبة المستحقة والضريبة المدفوعة فعلياً لإحدى شرائح المجتمع، وما يؤخذ على هذه الطريقة أولاً عدم تطرقها إلا لنشاط واحد، والاختلافات والتغيرات في القوانين الضريبية وأساليب الكشف الضريبي، وأيضاً فإنه يمكن أن يكون هناك تحيز في اختيار العينة مجال البحث والدراسة (Kirchgässner, 2017).

المدخل غير المباشر في تقدير اقتصاد الظل

1. الطلب على العملة

استخدم هذا المدخل لأول مرة في دراسة (Cagan, 1958) الذي درس العلاقة بين الطلب على العملة والعبء الضريبي كأحد أسباب اقتصاد الظل، ويستند هذا الأسلوب على أن الأفراد يستخدموا النقود بحالتها السائلة في معاملتهم وذلك من أجل إخفاء هذه التعاملات عن السلطات، وطور (Tanzi, 1983) نموذج Cagan للطلب على العملة وافترض أن الزيادة في حجم الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى زيادة في الطلب على العملة.

وواجهت نظرية الطلب على العملة عدة انتقادات من قبل (Schneider & Buehn, 2017) نذكر منها:

- يمكن لزيادة الطلب على العملة أن يكون بسبب انخفاض الودائع تحت الطلب.
- أن معاملات اقتصاد الظل لا تتم جميعها بصورة نقدية.
- معظم الدراسات افترضت أن سرعة دوران المال في الاقتصاد الرسمي هي نفس سرعة دورانه في الاقتصاد غير الرسمي.

2. الفرق بين الدخل القومي والإنفاق الكلي

يعتمد هذا المدخل على أن الأشخاص العاملين في نشاطات اقتصاد الظل يمكنهم إخفاء دخولهم ولكن لا يمكنهم إخفاء نفقاتهم وبالتالي يمكن تقدير حجم هذا الاقتصاد من خلال حساب الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي، ومن الانتقادات على هذا النموذج أنه عندما يكون الدخل القومي أعلى من الإنفاق القومي يكون حجم اقتصاد الظل سلبى كما هو الحال في سويسرا، كما أن الدخل من أنشطة اقتصاد الظل الذي لا يتم إنفاقه أو يتم الاحتفاظ فيه بصورة عملات أجنبية أو يتم نقله للخارج سيسبب انخفاض غير حقيقي في حجم اقتصاد الظل (Ögünç & Yılmaz, 2000).

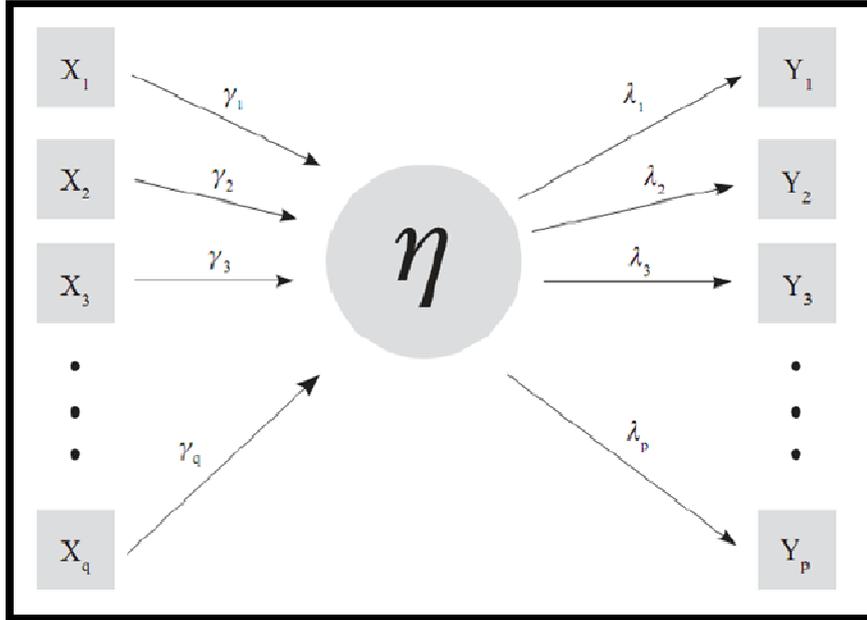
مدخل النموذج

نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة MIMIC Model

يتكون نموذج MIMIC من جزأين: نموذج القياس (معادلات القياس) والنموذج الهيكلي (المعادلة الهيكلية)، حيث تربط معادلات القياس المتغيرات غير الملاحظة بالمؤشرات (التي يتم ملاحظتها)، بينما تحدد المعادلات الهيكلية العلاقة بين المتغيرات الكامنة وأسبابها (المفترض ملاحظتها) (Angour & Nmili, 2019)، بناءً على البيانات من المتغيرات الظاهرة المختلفة (الأسباب والمؤشرات)، تم تصميم نموذج لتحديد المتغير الكامن على النحو التالي:

شكل (1.1)

نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة (Angour & Nmili, 2019)



الجزء الأول من نموذج MIMIC

حيث تكون المعادلة الهيكلية التي تربط الأسباب مع المتغير الكامن (Dell'Anno, 2007):

$$(1) \quad \eta = \alpha + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \gamma_5 X_5 + \gamma_n X_n + \zeta$$

الجزء الثاني من نموذج MIMIC

معادلات القياس التي تربط المتغير الكامن مع الأسباب هي (Dell'Anno, 2007):

$$(2) \quad Y1 = \delta 1 + \lambda 1 \eta + \varepsilon 1$$

$$(3) \quad Y2 = \delta 2 + \lambda 2 \eta + \varepsilon n$$

مبررات استخدام نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة MIMIC

لقد اعتمدنا في الدراسة على استخدام هذا النموذج في دراستها للمبررات التالية:

1. قدرة هذا النموذج على صقل العلاقات بين المتغيرات الظاهرة والكامنة.
 2. سهولة دراسة العلاقات بين أكثر من متغير والربط بينهما بنفس الوقت باستخدام هذا النموذج.
 3. قدرة هذا النموذج على قياس الأثر التجميعي للمتغيرات الظاهرة على المتغير الكامن.
- يعطي هذا النموذج تصورا أدق لحجم اقتصاد الظل وأثره على الموازنة العامة وذلك لأنه يقيس أكثر من متغير في نفس الوقت.

1.9 تطوير الفرضيات

تعبيراً على الدراسات الفلسطينية السابقة نجدها نتحدث عن تقدير اقتصاد الظل في فلسطين وأثره على المتغيرات الاقتصادية، أما في هذه الدراسة سنعمد على دراسة تأثير اقتصاد الظل على الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كإضافة علمية لم يتم أحد بدراساتها في فلسطين.

حيث تختلف هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث المتغيرات إذ أن دراسة (الاستاذ، 2013) كانت متغيراتها "النقود المتداولة/ النقود بمعناها الواسع، المقاصة/ GDP، الاجور/ GDP، سعر الفائدة، العاملين لمصلحتهم/ نسبة العاملين، نصيب الفرد من الـ GDP".

ودراسة (مرعي، 2018) قامت بقياس أثر اقتصاد الظل على "معدل البطالة، نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي، نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي، العاملين في القطاع العام، النمو في الناتج المحلي الحقيقي، نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي".

ودراسة (أبوعمشة، 2019) كانت متغيراتها "التهرب الضريبي، نسبة الضريبة بدون المقاصة/ الناتج المحلي الإجمالي، الأجور/ الناتج المحلي، سعر الفائدة، نسبة العاملين في مصالحهم الخاصة/ عدد العاملين، متوسط الدخل السنوي".

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فقد اعتمدنا على مراجعة الأدبيات المتعلقة بالعديد من الدراسات ووجدت أن الكثير من هذه الدراسات مثل (Buehn, Dell'Anno, & Schneider, 2018; Dell'Anno, 2007; Dybka, Kowalczyk, Olesiński, Torój, & Rozkrut, 2019; Gasparėnienė, Remeikienė, Ginevičius, & Schieg, 2018; Mai Hassan & Friedrich Schneider, 2019; Mansour & Zaki, 2016) قد اعتمدت على نموذج متعدد المؤشرات متعدد الأسباب من أجل تقدير حجم اقتصاد الظل وذلك لأن هذا النموذج أدق في قياس اقتصاد الظل لعدة سنوات ماضية ويستخدم أكثر من متغير ويقاس أثر اقتصاد الظل على متغيرات أخرى فهو متعدد الاستخدامات ومتعدد النتائج أيضاً.

وقد استخدمت دراسة كل من (Baklouti & Boujelbene, 2019; Buehn et al., 2018; Dell'Anno & Davidescu, 2019; Mazhar & Méon, 2017; Vousinas, 2017) متغيرات "العبء الضريبي والتضخم" لتقدير حجم اقتصاد الظل ووجدوا أنه كلما زاد العبء الضريبي وزادت معدلات التضخم قبلها زيادة في حجم هذه الظاهرة، فارتفاع نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ستؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي حدوث تضخم وفي هذه الحالات يتوجه الأفراد إلى أنشطة اقتصاد الظل لتعويض هذا الانخفاض في الدخل المصاحب لزيادة الاقتطاعات الضريبية.

وكل من (Bitzenis et al., 2016; Mauleón & Sardà, 2017; Rocque, Saunoris, & Marshall, 2019) استخدم متغير "البطالة والإعانات الحكومية" لتقدير حجم اقتصاد الظل، ووجدوا أن زيادة الإعانات الحكومية من شأنه أن يخفض من حجم اقتصاد الظل أما بالنسبة للبطالة فأمرها مختلف فمنهم مثل (Bitzenis et al., 2016) يرى أن زيادة حجم اقتصاد الظل يؤدي إلى انخفاض معدلات البطالة الحقيقية وذلك لأن أنشطة اقتصاد الظل حتى وإن لم تدخل في الحسابات القومية فهي توفر فرص عمل للأفراد، ومنهم مثل (Saunoris, & Marshall, 2019) وجدا أن زيادة معدلات البطالة من شأنها أن تزيد حجم اقتصاد الظل، حيث أن العاطلين عن العمل سيقومون بالبحث عن ما يسد احتياجاتهم حتى وإن كان هذا العمل غير مشروع أو غير رسمي.

وبالاطلاع على المتغيرات في الدراسات السابقة نجد أن متغيرات الدراسة مختلفة عن الدراسات التي تناولت موضوع البحث في فلسطين، حيث اعتمدت على استخدام متغيرات تتوافق مع الحالة الفلسطينية حيث أن متغيرات الدراسة هي "تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، الإعانات الحكومية، الإنفاق الحكومي، نسبة العجز في الموازنة" ومن خلالهم يتم تقدير حجم اقتصاد الظل ثم دراسة أثره على الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، وعليه تكون هذه الدراسة هي الأولى من نوعها في فلسطين بقياسها هذه المتغيرات وأثرها على الموازنة العامة.

وعليه وبناءً على الدراسات السابقة والتي تم استعراضها في الإطار النظري تم تطوير الفرضيات التالية:

H01: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين حجم اقتصاد الظل والإيرادات الضريبية.

H01.1: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين اقتصاد الظل وإيرادات الضرائب المباشرة.

H01.2: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين اقتصاد الظل وإيرادات الضرائب غير المباشرة.

الفصل الثاني

المنهجية والإجراءات

اعتمد البحث في هذا الفصل بتوضيح المنهجية المتبعة في التحليل الكمي وتعريف المتغيرات، وتوضيح الطرق والإجراءات المستخدمة في الدراسة، والطريقة التي اعتمدها لتقدير حجم اقتصاد الظل في فلسطين، وعرض البيانات التي جمعت لهذا الغرض.

2.1 منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بجمع البيانات الاقتصادية والابحاث والدراسات السابقة والاعتماد عليها في صياغة الإطار النظري للبحث، أما فيما يخص الجانب التحليلي للبحث فقد اعتمدنا على المنهج الكمي لتحليل البيانات السنوية للمتغيرات وذلك باستخدام النموذج التالي:

نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة MIMIC Model

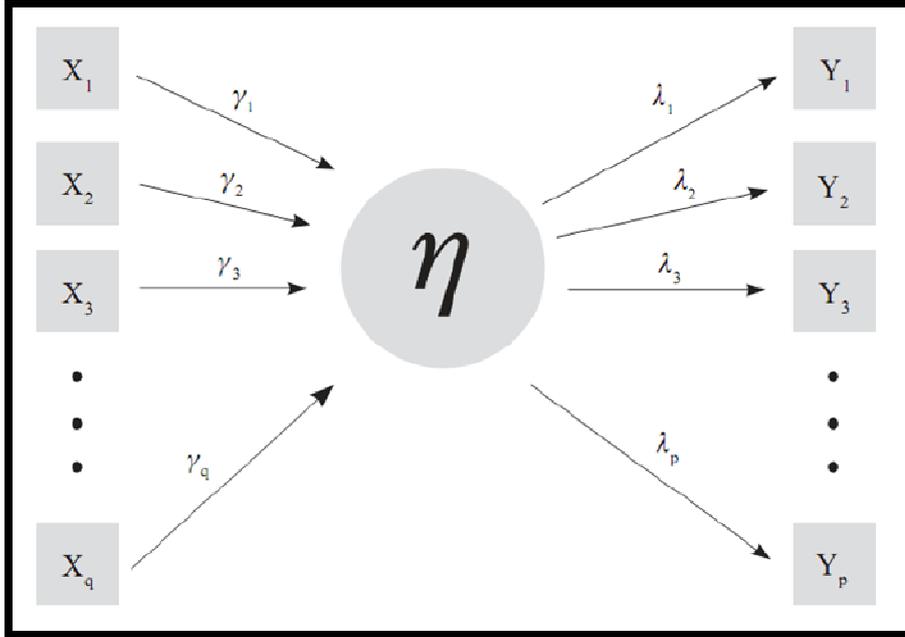
نظرا لأهمية وضرورة التحليل الدقيق لمتغيرات الدراسة كان لا بد من استخدام هذا النموذج بسبب قدرته على صقل العلاقات بين المتغيرات الظاهرة والكامنة، وسهولة دراسة العلاقات بين أكثر من متغير والربط بينهما بنفس الوقت (Soares & Afonso, 2019)، ولا يقيس هذا النموذج اقتصاد الظل بشكل مباشر، ولكن تظهر النتائج كنسب من الناتج المحلي الإجمالي (Dybka, Kowalczyk, & Olesiński, Torój, & Rozkrut, 2019).

ويتكون نموذج MIMIC من جزأين: نموذج القياس (معادلات القياس) والنموذج الهيكلي (المعادلة الهيكلية)، حيث تربط معادلات القياس المتغيرات غير الملاحظة بالمؤشرات (التي يتم ملاحظتها)، بينما تحدد المعادلات الهيكلية العلاقة بين المتغيرات الكامنة وأسبابها (المفترض ملاحظتها) (Angour & Nmili, 2019).

بناءً على البيانات من المتغيرات الظاهرة المختلفة (الأسباب والمؤشرات)، تم تصميم نموذج لتحديد المتغير الكامن على النحو التالي:

شكل (2.1)

نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة



(Angour & Nmili, 2019)

الجزء الأول من نموذج MIMIC

حيث تكون المعادلة الهيكلية التي تربط الأسباب مع المتغير الكامن (Dell'Anno, 2007):

$$(4) \quad \eta = \alpha + \gamma_1 X_1 + \gamma_2 X_2 + \gamma_3 X_3 + \gamma_4 X_4 + \gamma_5 X_5 + \gamma_n X_n + \zeta$$

الجزء الثاني من نموذج MIMIC:

معادلات القياس التي تربط المتغير الكامن مع الأسباب هي (Dell'Anno, 2007):

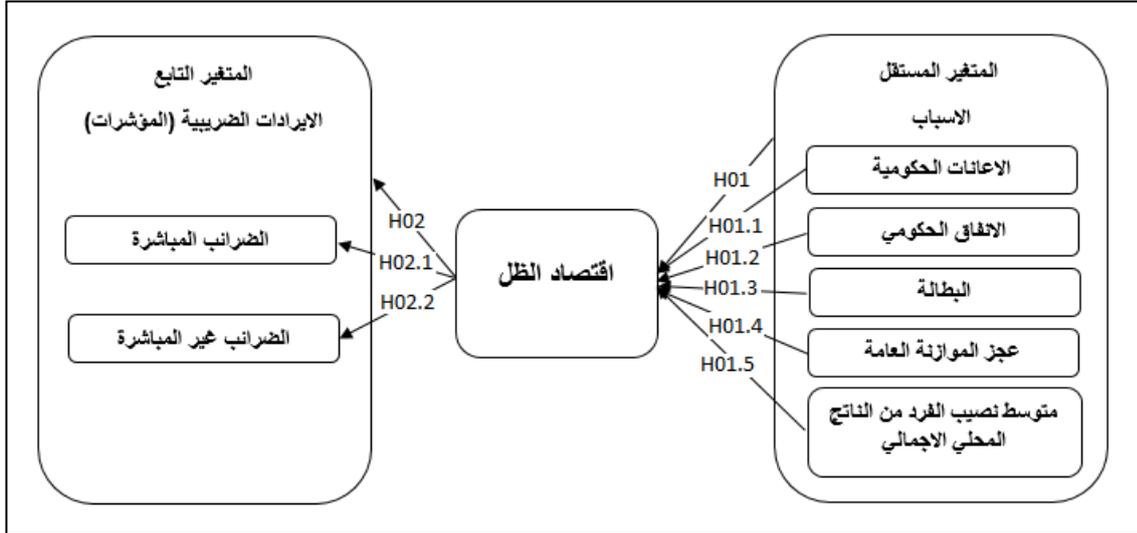
$$(5) \quad Y_1 = \delta_1 + \lambda_1 \eta + \varepsilon_1$$

$$(6) \quad Y_2 = \delta_2 + \lambda_2 \eta + \varepsilon_n$$

2.2 نموذج مقترح للدراسة

شكل (2.2)

أ نموذج الدراسة من إعداد الباحثة بناءً على نموذج



(Soares & Afonso, 2019) و (Balcioglu, 2018)

تكون المعادلة الهيكلية كالتالي:

$$(7) \quad \eta = \alpha + \gamma_1 WF_t + \gamma_2 GOVEXP_t + \gamma_3 Unemployment_t + \gamma_4 BD_t + \gamma_5 GDP/capita_t + \zeta$$

حيث أن:

η : اقتصاد الظل كمتغير تابع

α : معامل الارتباط

γ_n : معامل الارتباط الذي يوضح العلاقة بين المتغير والسبب

Unemployment: البطالة

GOVEXP: النفقات الحكومية

WF: الإعانات الحكومية

BD: نسبة العجز في الموازنة (Budget Deficit).

GDP/capita: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

ε: نسبة الخطأ.

وتكون معادلات القياس لتأثير اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية كالتالي:

$$(8) \quad DT = \delta_1 + \lambda_1 \eta + \varepsilon_1$$

$$(9) \quad INDT = \delta_2 + \lambda_2 \eta + \varepsilon_2$$

δλ: معاملات الانحدار لمتغير اقتصاد الظل.

η: اقتصاد الظل (متغير مستقل).

DT: الضرائب المباشرة

INDT: الضرائب غير المباشرة

ε: نسبة الخطأ

2.3 بيانات الدراسة

سيتم استخدام البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية للفترة بين (2000-2021) وذلك لأن البيانات المتوفرة لسنوات الدراسة هي بيانات سنوية، وبناء على الدراسات السابقة التي استخدمت هذا النوع من البيانات (Hassan and Schneider, 2016, Soares & Afonso, 2019)، والجدول رقم (2.1) يبين بيانات الدراسة من إصدارات سلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد.

جدول (2.1)

بيانات الدراسة

متوسط نصيب الفرد من ال GDP	الإنتفاق العام	الإعانات الحكومية	معدل البطالة %	العجز في الموازنة	الضرائب غير المباشرة	الضرائب المباشرة	السنة
1518.9	1667.961	57.7	14.30%	-218.961	111	241	2000
1369.4	1435	41.7	25.30%	-313	92	193	2001
1181.8	1246	35.2	31.20%	-259	82	141	2002
1281.4	1635	32.4	25.50%	-268	124	167	2003
1444.1	1528	50.1	26.80%	-125	146	191	2004
1559.6	2281	64.9	23.50%	-275	245	231	2005
1578.1	1707	39.2	23.70%	34	157	221	2006
1664.3	2877	66.3	21.70%	61	122	202	2007
2035.9	3487.7	105.5	26.60%	270.1	486.2	272.8	2008
2193.2	3375.9	134.9	24.50%	-425.5	283.6	301.5	2009
2559.4	3200.07	112.1	23.70%	-144.37	254.5	439	2010
2884	3256.876	114.3	20.90%	-103.312	220.0306	482.1	2011
3071.5	3258.155	121.2	23.00%	-85.9021	232.0792	483.2	2012
3320.2	3419.125	122.5	23.35%	258.7318	254.3609	597.2	2013
3357.5	3606.871	125.9	26.90%	414.8113	270.5404	604	2014
3277.9	3621.429	135.2	25.90%	66.77937	249.7748	606.6	2015
3534.4	3878.187	142.1	26.90%	440.0326	607.0571	626	2016
3620.5	4052.732	153.34	27.43%	319.1217	390.8317	758.8	2017
3562.3	3930.68	168.18	30.80%	197.0483	430.3431	838.2	2018
3656.7	3859.9	177.3	29.3%	77.1-	355.7	763.3	2019
3233.6	4123.7	218.9	29.3%	133.4-	374.6	737.4	2020
3654.6	4035.1	223.7	26.4%	342.9	402.5	994.9	2021

المصدر: منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

2.4 قياس وتفسير متغيرات الدراسة

الجدول التالي يفسر ويقيس متغيرات الدراسة ومصادر جمع بياناتها:

جدول (2.2)

متغيرات الدراسة

المتغير	مفهومه	مصدر البيانات	التوثيق
اقتصاد الظل	جميع الأنشطة التي لا تدخل عمدًا ضمن الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة العامة للحكومة وتأخذ مصطلحات عدة منها الاقتصاد الخفي، والاقتصاد غير الرسمي، الاقتصاد الموازي.	يتم تقديره	Angour & Nmili, 2019; Dybka, Kowalczyk, Olesiński, Torój, & Rozkrut, 2019; Soares & (Afonso, 2019
GDP/ Capita	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	سلطة النقد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	(Mara'e, 2018)
DT	الضرائب المباشرة، مثل (ضريبة الدخل، ضريبة الأملاك)	وزارة المالية/الموازنة العامة	
INDT	الضرائب غير المباشرة، مثل (ضريبة المبيعات، وضريبة الجمارك)	وزارة المالية/الموازنة العامة	Soares & (Afonso, 2019
WF	الإعانات الحكومية (المساعدات الحكومية لذوي الدخل المحدود)	وزارة المالية	
GOVEXP	الإنفاق الحكومي (الاستهلاك النهائي للحكومة)	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	(Meyer, 2019)
Unemployment	معدل البطالة	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني	Mara'e, 2018; Sabra, Eltalla, (& Alfar, 2015
BD	العجز في الموازنة (زيادة النفقات عن الإيرادات لسنة مالية واحدة)	وزارة المالية	Çiçek & (Elgin, 2011

2.5 تقدير حجم اقتصاد الظل

بعد التحقق من جودة نموذج الدراسة وبياناتها وتوزيعها الطبيعي، ومن أجل احتساب حجم اقتصاد الظل في فلسطين قامت الباحثة بالاعتماد على دراسة (Al-Far, 2014) وتم اختيار سنة الأساس 1998 حيث بلغ متوسط حجم اقتصاد الظل 41.42% من الناتج المحلي لذلك العام وفق تلك الدراسة، ومن ثم قامت الباحثة بتقدير حجم اقتصاد الظل وفق أسلوب (Vo & Ly, 2014) من خلال تعويض البيانات في معادلة القياس التالية:

$$\eta_t = \frac{\bar{\eta}_t}{\bar{\eta}_{1998}} \eta^{*1998} \quad (10)$$

حيث:

η_t : حجم اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي

$\bar{\eta}_t$: مؤشر اقتصاد الظل في السنة t

$\bar{\eta}_{1998}$: مؤشر اقتصاد الظل في سنة الأساس 1998

η^{*1998} : التقدير الخارجي لحجم اقتصاد الظل في سنة الأساس والبالغ 41.42% حسب دراسة (Al-

(Far, 2014)

الفصل الثالث

التحليل والمناقشة

في هذا الفصل من الدراسة سيتم التطبيق العملي لتقدير حجم اقتصاد الظل في فلسطين لمعرفة أثره على الإيرادات الضريبية في فلسطين ما بين الأعوام 2000-2021 وذلك بالاعتماد على الدراسات والأدبيات والبيانات التي تم عرضها في الفصول السابقة، حيث تم عرض مفهوم وخصائص اقتصاد الظل وأسباب تنامي هذه الظاهرة والتعرف على الآثار الإيجابية والسلبية، وأيضاً تم استعراض علاقة اقتصاد الظل بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتم التعرف على اقتصاد الظل في فلسطين.

3.1 التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة

3.1.1 وصف البيانات

جدول (3.1)

المتوسطات الحسابية (Mean) القيمة الأعلى والأدنى (Max, Min)، الانحراف المعياري (Standard Deviation).

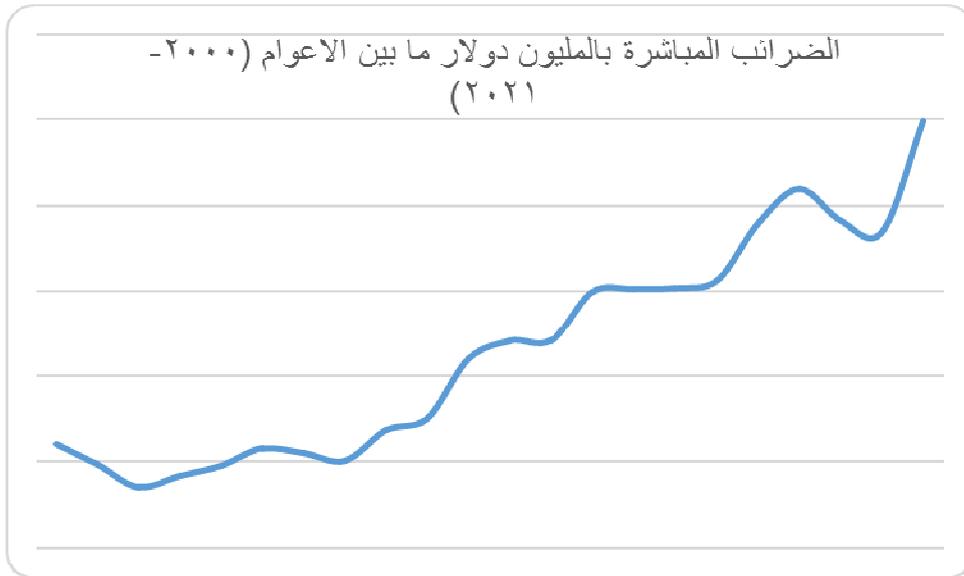
المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
الضرائب المباشرة	458.7273	257.546	141.00	994.90
الضرائب غير المباشرة	267.7781	138.994	82.00	607.06
العجز في الموازنة	1.0918-	257.543	425.50-	440.03
معدل البطالة	0.2529	0.03682	0.1430	0.3120
الإعانات الحكومية	111.0282	57.3131	32.40	223.70
الإنفاق العام	2976.5175	995.777	1246.00	4123.70
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	2525.4227	937.582	1181.80	3656.70

المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

يتبين من الجدول رقم (3.1) أن معدل إيرادات الضرائب المباشرة هو (458.7273) مليون دولار مسجلاً أعلى قيمة في العام 2021، وأقل قيمة في العام 2002 كما هو موضح في الشكل رقم (3.1) ويعود ذلك إلى أنه في هذا العام كانت بداية الانتفاضة الثانية وتوقفت بسببها جميع مناحي الحياة في فلسطين، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فكان معدلها لفترة الدراسة (267.77) مليون دولار تقريباً وكانت أعلى سنة إيراداً بالنسبة للضرائب غير المباشرة هي سنة 2016 وأقل قيمة سنة 2002 كما يوضح من الشكل رقم (3.2)، ويلاحظ أيضاً أن هناك انخفاض في السنوات ما بين 2001-2003 في الضرائب المباشرة وغير المباشرة وذلك يعود أيضاً للانتفاضة الفلسطينية وما تلاها من أثر واضح على الاقتصاد الفلسطيني.

شكل (3.1)

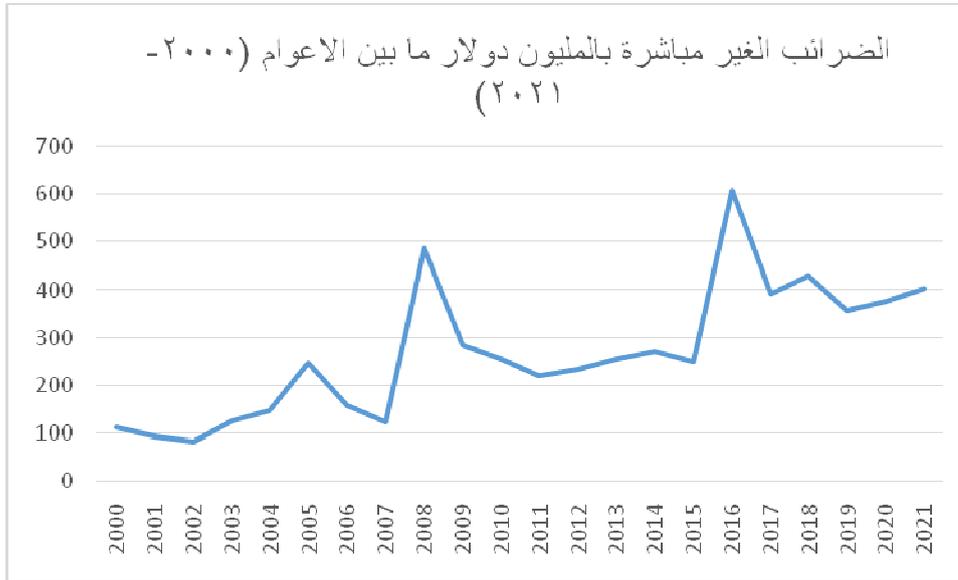
الضرائب المباشرة ما بين الأعوام (2000-2021)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

شكل (3.2)

الضرائب غير المباشرة ما بين الأعوام (2000-2021)

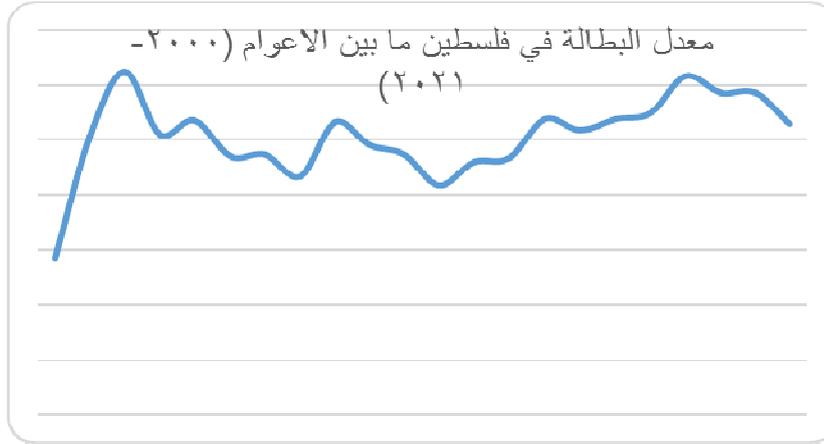


المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

أما بالنسبة لمعدل البطالة فيوضح الجدول رقم (3.1) أن أعلى نسبة في كانت في عام 2002 بسبب تداعيات الانتفاضة وأقل نسبة في عام 2000 كما هو مبين بالشكل رقم (3.3) وذلك بسبب حداثة السلطة الفلسطينية وحالة التفاؤل بوجود فرصة للسلام خاصة مع حالة انتعاش الاقتصاد في قطاع غزة وتوفر الوظائف بشكل كبير في القطاعين العام والخاص وتراوح معدل البطالة في فترة الدراسة ما يقارب 25.29%.

شكل (3.3)

نسبة البطالة ما بين الأعوام (2000-2021)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

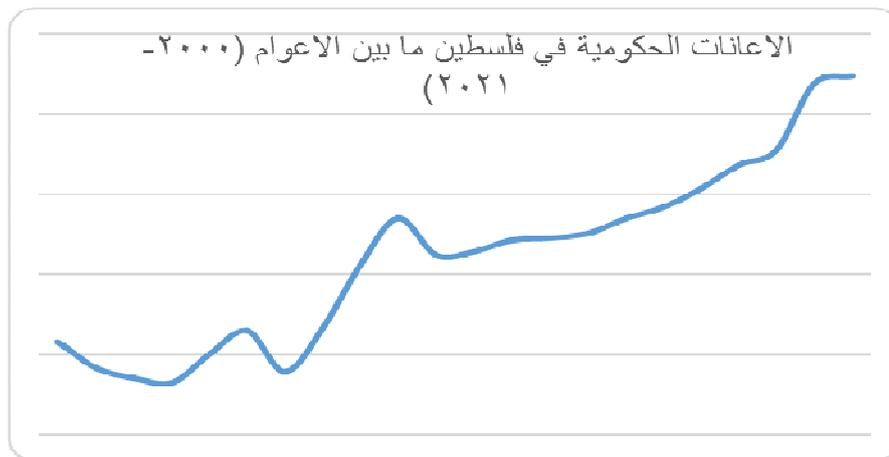
أما الإعانات الحكومية فيتضح من الجدول رقم (3.1) أن معدل ما تقدمه الدولة من إعانات هو

(111.0282) مليون دولار تقريباً، وكانت أقل قيمة إعانات في العام 2003 وأعلىها في العام 2021

كما هو مبين في الشكل رقم (3.4).

شكل (3.4)

الإعانات الحكومية ما بين الأعوام (2000-2021)

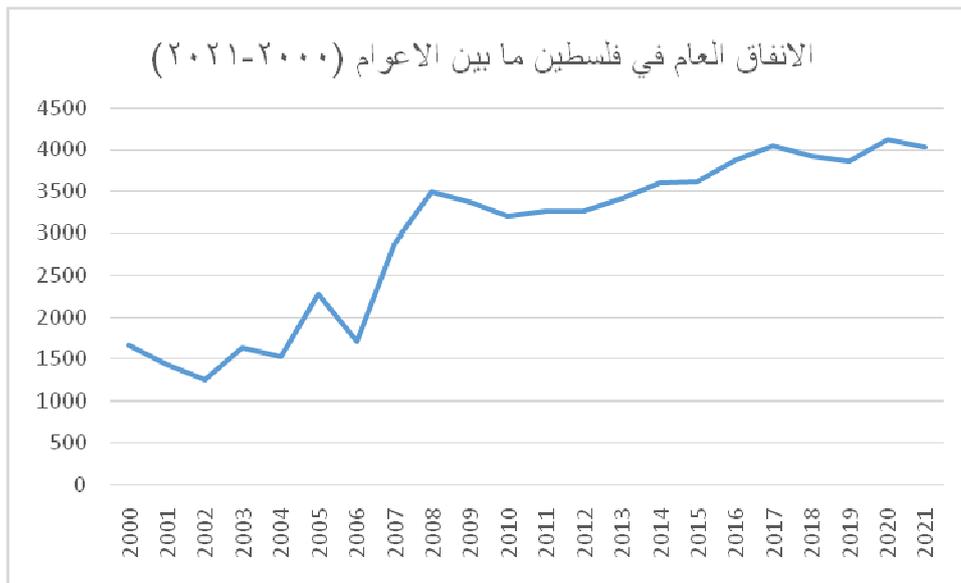


المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

أما بالنسبة للإنفاق العام ومما يتضح من الجدول رقم (3.1) فإن المتوسط الحسابي له هو (2976.5175) مليون دولار تقريباً، ويلاحظ أيضاً من الجدول أن الإنفاق العام يتزايد بشكل عام ولكن هناك انخفاض في الإنفاق في العام 2002 عن العام 2001 وذلك يعود لعدم الاستقرار الأمني في الأراضي الفلسطينية، وأيضاً انخفض الإنفاق العام في العام 2018 عنه في العام 2017 وذلك بسبب سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية بسبب انخفاض الإيرادات ويوضح الشكل رقم (3.5) ذلك.

شكل (3.5)

الإنفاق الحكومي ما بين الأعوام (2000-2021)



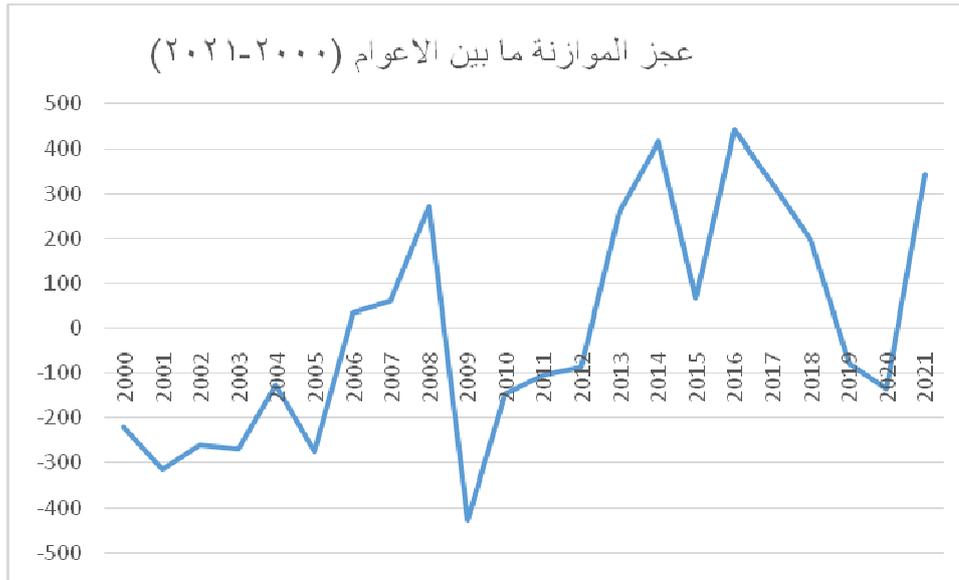
المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

كما يبين الجدول رقم (3.1) أن معدل العجز في الموازنة كان -1.0918 مليون دولار خلال فترة الدراسة وأن أكبر عجز في الموازنة كان في العام 2009 وأكبر فائض في الموازنة كان في العام 2016، والجدير بالذكر أنه في فترة الدراسة كان هناك تذبذب بين عجز وفائض بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الفريدة التي تمر بها دولة فلسطين وما تخلل هذه الفترة من انتفاضة الأقصى

والانقسام الفلسطيني وانخفاض الإيرادات بسبب احتجاز أموال المقاصة عدة مرات من قبل الاحتلال الاسرائيلي، ويوضح الشكل رقم (3.6) التغيير في عجز وفائض الموازنة العامة ما بين سنوات الدراسة.

شكل (3.6)

عجز الموازنة ما بين الأعوام (2021-2000)

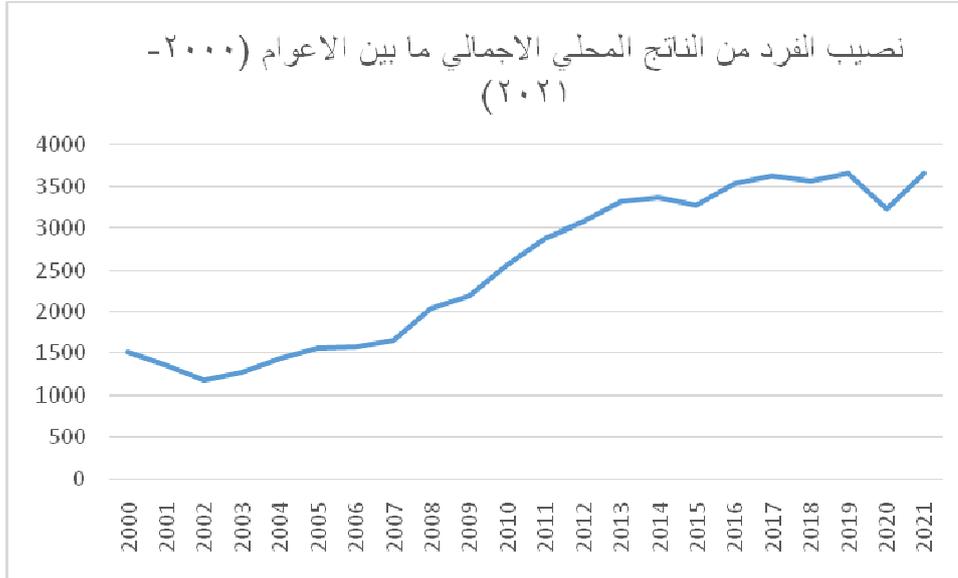


المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فكان معدله خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (3.1) هو (2525.4227) مليون دولار امريكي، ونلاحظ من الجدول أيضاً أن الـ GDP/capita انخفض في فترة الانقضاة الثانية ما بين الأعوام (2003-2001)، ليعاود الارتفاع في العام 2008 والسنوات التي تليها، ويوضح الشكل رقم (3.7) قيمة الـ GDP/capita في فترة الدراسة ما بين الأعوام (2000-2021).

شكل (3.7)

نصيب الفرد من الناتج المحلي ما بين الأعوام (2021-2000)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

3.1.2 معامل الارتباط Person correlation matrix

جدول (3.2)

معاملات الارتباط بين المتغيرات

	1	2	3	4	5	6	7	8
DT	1.0000							
INDT	-0.6901	1.0000						
BD	-0.6126	-0.4512	1.0000					
Unemployment	0.3814	-0.4081	-0.2441	1.0000				
WF	0.3289	0.3447	0.1590	0.1572	1.0000			
GOVEXP	-0.5541	0.2089	-0.1474	0.3221	0.1474	1.0000		
GDP/capita	0.3502	0.3221	-0.3199	0.1977	0.1991	0.1791	1.0000	
Shadow economy	0.3674	0.3111	-0.1227	0.2553	-0.1673	0.2973	0.2216	1.0000

يظهر الجدول رقم (3.2) أعلاه الارتباط بين المتغيرات هذه الدراسة، ويسمى هذا الاختبار بالاختبار

الصفري أو مصفوفة معامل الارتباط الذي يشير الى قوّه الارتباط بين العوامل. وتشير العلامة السلبية

إلى أن الزيادة بأحد المتغيرات يؤدي لنقصان المتغير المقابل، بينما تشير العلامة الموجبة إلى أن زيادة متغير تؤدي لزيادة المتغير الآخر. لكن في البحث العلمي لا يمكن الاعتماد على هذا الاختبار لتفسير النتائج بشكل كامل حيث أنها مؤشرات أولية قد تتغير في تحليل الانحدار المتعدد. وقام علماء الإحصاء بتحديد نسبة الارتباط المقبولة بحيث إذا كانت قوة الارتباط تزيد عن 90% يعني ذلك أن المتغيرات لهما ارتباط عالي جدًا مما يؤدي لضرورة حذف أحدهما، حيث لا يمكن أن يتم تحليلهما في نفس النموذج الدراسي. ومن خلال الجدول أعلاه تبين أن نموذج هذه الدراسة يخلو من مشاكل الارتباط وهي مقبولة لأغراض الدراسة والتحليل.

3.1.3 اختبار التوزيع الطبيعي للعينة (Normality)

ومن جهة أخرى اعتمدت الدراسة بإجراء اختبار توزيع البيانات (Normality) لفحص ما إذا كانت البيانات موزعة بشكل طبيعي وذلك من خلال اختبار Doornik-Hansen وكانت نتيجة الاختبار 14.21%، وتشير نتيجة هذا الاختبار إلا أنه لا يوجد مشاكل توزيع طبيعي في الدراسة، حيث أن النسبة أعلى من 5% فلا يوجد مشاكل ذو تأثير هام وتعتبر هذه النسبة مقبولة.

3.1.4 اختبار وصف النموذج (Model Specification Test)

وأيضاً اعتمدت الدراسة بإجراء اختبار Pregibon للتأكد من أن النموذج تم وصفه بشكل جيد وخالي من حذف العناصر الهامة. وتشير النتيجة إلى أن النموذج محدد بشكل جيد، ولا يوجد عناصر هامة تمثل العامل التابع تم حذفها. حيث أن نتائج هذا الاختبار التي تظهر في الجدول رقم (3.3) أدناه تبين أن Hatsq أعلى من 5% ويعني ذلك أن النموذج محدد بشكل جيد.

جدول (3.3)

اختبار Pregibon لاختبار وصف النموذج

	Coef.	Std. Err.	T	P> t
Hat	0.4212	0.0241	2.319	10.00
Hatsq	0.6643	0.3192	0.476	6370.
Cons	0.1397	0.0211	0.317	8420.

3.1.5 اختبار القيم المتطرفة

اعتمدت الدراسة باختبار القيم المتطرفة كما بالجدول رقم (3.4) أدناه، ومن خلال النتيجة تبين أنه لا يوجد قيم متطرفة ومختلفة بشكل كبير عن باقي البيانات، بالتالي فالنموذج خالي من مشاكل القيم المتشعبة، إحصائياً، يجب ألا تزيد نسب سكوينز Skewness عن 4 ويجب ألا تزيد نسب كورتوزيز Kurtosis عن 1 وفي نفس السياق يتبين من خلال الجدول السابق أن نسب سكوينز لم تزد عن الرقم 4، ونسب كورتوزيز لم تزد عن 1، وهذا يدل على أن النسب غير متطرفة.

جدول (3.4)

اختبار القيم المتطرفة الـ Skewness والـ Kurtosis

Kurtosis	Skewness	
0.7132	3.149	الضرائب المباشرة
0.6941	2.199	الضرائب غير المباشرة
0.3337	3.217-	العجز في الموازنة
0.9156	2.314	معدل البطالة
0.5271	1.234	الاعانات الحكومية
0.6934	3.617	الانفاق العام
0.7743	2.649	GDP
0.6158	2.229	اقتصاد الظل

3.2 تقدير حجم اقتصاد الظل في فلسطين

من أجل تقدير حجم اقتصاد الظل في فلسطين قامت الباحثة أولاً بتعويض نتائج التحليل في المعادلة الهيكلية لنموذج الدراسة وذلك من أجل احتساب مؤشر اقتصاد الظل لسنوات الدراسة حيث كانت المعادلة الهيكلية على النحو التالي:

$$(11) \quad \eta = \alpha + \gamma_1 WF_t + \gamma_2 GOVEXP_t + \gamma_3 Unemployment_t + \gamma_4 BD_t + \gamma_5 GDP/capita_t + \zeta$$

وبتعويض معاملات الارتباط كما ظهرت في الجدول رقم (3.2) السابق فإن المعادلة الهيكلية ستكون على النحو التالي:

$$(12) \quad \eta = \alpha - 0.1673 WF_t + 0.2973 GOVEXP_t + 0.2553 Unemployment_t - 0.1227 BD_t + 0.2216 GDP/capita_t + \zeta$$

وبعد التعويض في المعادلة الهيكلية يتبين أن مؤشر اقتصاد الظل كما هو مبين في الجدول رقم (3.5) التالي:

جدول (3.5)

مؤشر اقتصاد الظل للسنوات ما بين (2000-2021)

السنة	مؤشر اقتصاد الظل	السنة	مؤشر اقتصاد الظل
2000	2.930916	2011	3.205254
2001	2.883542	2012	3.215592
2002	2.820533	2013	3.231289
2003	2.903515	2014	3.242458
2004	2.894606	2015	3.24932
2005	3.02115	2016	3.269915
2006	2.929286	2017	3.289065
2007	3.082366	2018	3.2808
2008	3.158524	2019	3.288016
2009	3.182581	2020	3.28456
2010	3.182065	2021	3.286294

كما سبق وذكرنا في الفصل السابق استخدمه البحث بالاعتماد على دراسة (Al-Far, 2014) وتم اختيار سنة الأساس 2000 حيث بلغ حجم اقتصاد الظل 41.77% من الناتج المحلي وفق تلك الدراسة، ومن ثم استخدمت الدراسة بتقدير حجم اقتصاد الظل وفق أسلوب (Vo & Ly, 2014) من خلال تعويض البيانات في معادلة القياس التالية:

$$\hat{\eta}_t = \frac{\tilde{\eta}_t}{\hat{\eta}_{2000}} \eta^*_{2000} \quad (13)$$

حيث:

$\hat{\eta}_t$: حجم اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي

$\tilde{\eta}_t$: مؤشر اقتصاد الظل في السنة t

$\hat{\eta}_{2000}$: مؤشر اقتصاد الظل في سنة الأساس 2000

η^*_{2000} : التقدير الخارجي لحجم اقتصاد الظل في سنة الأساس والبالغ 41.77% حسب دراسة (Al-

(Far, 2014)

وبعد تعويض البيانات في المعادلة القياسية المذكورة أعلاه تم احتساب نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي وقيمتة النقدية خلال فترة الدراسة ما بين الأعوام (2000-2021) كما هو موضح بالجدول رقم (3.6) التالي:

جدول (3.6)

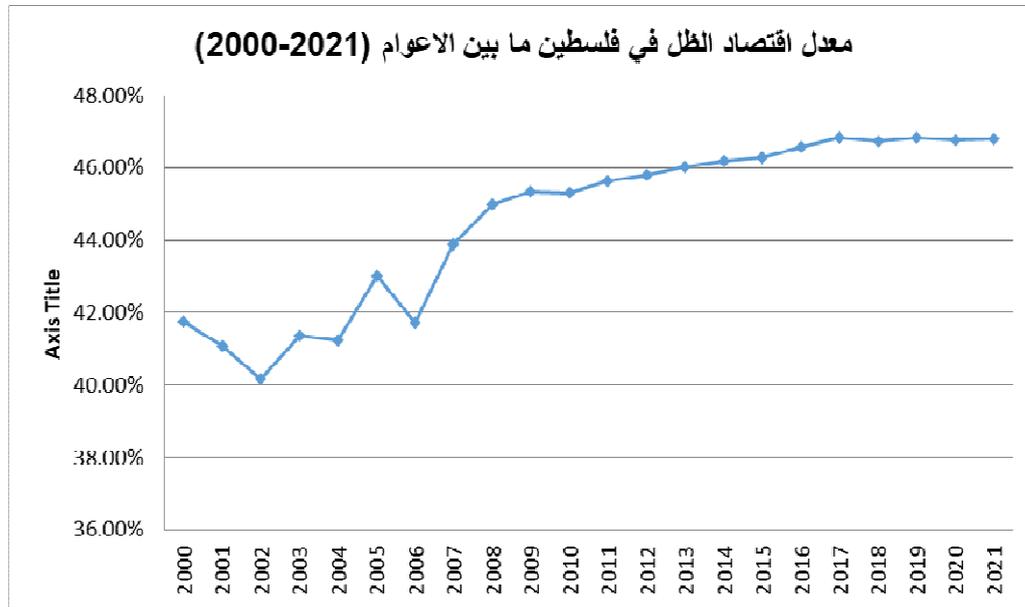
نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي وقيمته النقدية للسنوات ما بين (2000-2021).

السنة	نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	قيمة اقتصاد الظل النقدية	نسبة اقتصاد الظل من الناتج المحلي الإجمالي	السنة
2000	41.74%	2011	3000.948	45.65%	4782.799
2001	41.07%	2012	3196.917	45.80%	5075.436
2002	40.17%	2013	2859.503	46.02%	5589.874
2003	41.35%	2014	2669.561	46.18%	5951.158
2004	41.23%	2015	2328.986	46.28%	6243.964
2005	43.03%	2016	2771.501	46.57%	6273.619
2006	41.72%	2017	3276.409	46.84%	6545.188
2007	43.90%	2018	3836.889	46.73%	7107.488
2008	44.98%	2019	3892.509	46.83%	7224.224
2009	45.33%	2020	4070.738	46.78%	7305.185
2010	45.32%	2021	4372.452	46.80%	7408.967
المعدل		44.45%			

وكما يظهر في الجدول رقم (3.6) أعلاه فإن اقتصاد الظل في فلسطين انخفض في السنوات الأولى للانتفاضة الثانية (2001-2002) ثم أخذ بالارتفاع التدريجي بعد انتهاء الانتفاضة وخاصة بعد الانقسام الفلسطيني في العام 2007، وبشكل عام فإن الظروف السياسية في فلسطين وما تبعها من ظروف اقتصادية صعبة وتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمناحي الاقتصاد الفلسطيني تساعد على التذبذب في حجم اقتصاد الظل في فلسطين حيث بلغت أقل قيمة لاقتصاد الظل في فلسطين في العام 2002 وهي 40.17%، وأكبر قيمة لاقتصاد الظل كانت في العام 2016 حيث بلغت نسبته 46.57% من الناتج المحلي الإجمالي وما قيمته 6273.619 مليون دولار أمريكي.

شكل (3.8)

اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021)



المصدر: إعداد الباحثة باستخدام برنامج ال SPSS (منشورات سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني)

وهنا يجدر بنا الإشارة إلى أنه على الرغم من تقارب نسب اقتصاد الظل عبر سنوات الدراسة إلا أن القيمة النقدية له في ارتفاع بشكل عام حيث بلغ متوسط اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2021-2000) ما نسبته 44.45% من الناتج المحلي الإجمالي كما يظهر في الشكل رقم (3.8) أعلاه وهي نسبة كبيرة إلى حد ما.

3.3 اختبار فرضيات الدراسة

اعتمدت الدراسة في هذا الجزء باختبار فرضيات الدراسة وذلك بعد التأكد من دقة البيانات وصحتها وتوزيعها الطبيعي وحساب اقتصاد الظل فكانت نتائج هذه الاختبارات كما هو موضح في الجدول رقم (3.7):

جدول (3.7)

نتائج اختبار الـ Regression لفرضيات الدراسة

P-Value	β Coefficient	R^2	Adjusted R^2	T-Value	F-Value	المتغير
0.000	0.066	0.938	0.880	12.136-	147.281	اقتصاد الظل ← الإيرادات الضريبية
0.002	0.081	0.967	0.931	16.857-	284.169	اقتصاد الظل ← الضرائب المباشرة
0.001	0.018	0.476	0.450	5.167	18.151	اقتصاد الظل ← الضرائب غير المباشرة

** قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.01 * قيمة معنوية عند مستوى دلالة 0.05

الفرضية الرئيسية

H01: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لحجم اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية.

من اختبار الفرضية الرئيسية تبين أن T-Value = -12.136 معنوية عند مستوى الدلالة $P=0.000 \geq 0.05$ ، وأن الـ F-Value = 147.281، وأن قيمة R^2 Adjusted = 0.880 أي أن اقتصاد الظل يفسر 88% من بيانات الإيرادات الضريبية، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية

في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021)، وأن الزيادة بقيمة وحدة واحدة من مؤشر اقتصاد الظل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 0.066 وحدة من الإيرادات الضريبية.

H01.1: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل على إيرادات الضرائب المباشرة.

من اختبار الفرضية الفرعية الأولى تبين أن $T\text{-Value} = -12.141$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.002 \leq 0.05$ ، وأن $F\text{-Value} = 284.169$ ، وأن قيمة $\text{Adjusted } R^2 = 0.934$ أي أن اقتصاد الظل يفسر 93.4% من بيانات الإيرادات الضريبية المباشرة، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية المباشرة في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021)، وأن الزيادة بقيمة وحدة واحدة من مؤشر اقتصاد الظل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 0.081 وحدة من الإيرادات الضريبية المباشرة.

H01.2: لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين اقتصاد الظل وإيرادات الضرائب غير المباشرة.

من اختبار الفرضية الفرعية الثانية تبين أن $T\text{-Value} = -5.167$ معنوية عند مستوى الدلالة $P = 0.001 \leq 0.05$ ، وأن $F\text{-Value} = 18.151$ ، وأن قيمة $\text{Adjusted } R^2 = 0.450$ أي أن اقتصاد الظل يفسر 45% من بيانات الإيرادات الضريبية غير المباشرة، وبناءً على ذلك تم رفض الفرضية الصفرية وتم قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لاقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية غير المباشرة في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021)، وأن الزيادة بقيمة وحدة واحدة من مؤشر اقتصاد الظل تؤدي إلى انخفاض بقيمة 0.018 وحدة من الإيرادات الضريبية غير المباشرة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

في هذا الفصل اعتمدت الدراسة بتوضيح نتائج الدراسة وربطها مع الدراسات السابقة، وستقوم أيضًا باقتراح بعض التوصيات لمساعدة صانعي القرار ورسمي السياسة الاقتصادية في فلسطين على استغلال نقاط القوة وتحييد نقاط الضعف فيما يتعلق باقتصاد الظل.

4.1 النتائج

توصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات الوصفية والكمية للدراسة لعدة نتائج كما يلي:

1. حجم اقتصاد الظل في فلسطين ما بين الأعوام (2000-2021) كانت نسبته 44.45% من الناتج المحلي الإجمالي وتذبذبت هذه القيمة ما بين (40.18%-46.91%) من الناتج المحلي الإجمالي.

2. هناك أثر معنوي عكسي لاقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية بحيث تقل الإيرادات الضريبية كلما زاد حجم اقتصاد الظل وهذا يتوافق مع دراسة كل من (Dell'Anno, 2007; Dell'Anno & Davidescu, 2019; Mai Hassan & Friedrich Schneider, 2016; Sabra, Eltalla, & Alfar, 2015; Schneider et al., 2019)، فكما هو معروف فإن الدخل المتأتي من أنشطة اقتصاد الظل لا يخضع للضريبة، مما يؤثر على أسعار هذه السلع والخدمات ومع زيادة حجم أنشطة اقتصاد الظل سيزيد الإقبال مخرجات هذه الأنشطة مما يقلل من حجم الضرائب المتحصلة بشكل عام.

3. هناك أثر معنوي عكسي لحجم اقتصاد الظل على الضرائب المباشرة أي أنه كلما زاد حجم اقتصاد الظل انخفضت الإيرادات من الضرائب المباشرة وهذا يتوافق مع دراسة كل من (Al-Far, 2014; Dell'Anno & Davidescu, 2019; Schneider et al., 2019; Sung et al., 2017)، وعمومًا فإن الضرائب المباشرة التي تفرض على دخل الأفراد وممتلكاتهم ستتناقص

عندما يكون الدخل للفرد أعلى من الدخل المعلن عنه بسبب انخراط هؤلاء الأفراد بأنشطة اقتصاد الظل والتي لا يتم التبليغ عنها ولا يتم إخضاعها للضريبة.

4. هناك أثر معنوي عكسي لحجم اقتصاد الظل على الإيرادات الضريبية غير المباشرة فكلما زاد حجم اقتصاد الظل قلت إيرادات الضرائب غير المباشرة وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة كل من (Wibowo & Indrayanti, 2020; Vo & Ly, 2014; النمروطي & الأستاذ، 2016)، وكما يرى (Larsen, 2018) وهذا يتضح من خلال أنشطة اقتصاد الظل المختلفة والتي لا يتم إخضاعها للضريبة سواء من المنتجات المهربة أو الخدمات غير المسجلة بشكل رسمي والتي يلجأ إليها الأفراد بسبب انخفاض أسعارها.

5. يؤثر الإنفاق الحكومي على حجم اقتصاد الظل في فلسطين، فكلما زاد الإنفاق الحكومي انخفض حجم اقتصاد الظل وهذا ما يتوافق مع دراسة كل من (Al-Far, 2014; Anaman, 2019; Dell'Anno & Davidescu, 2019; Schneider & Cambridge, 2017) وفي فلسطين وبالنظر إلى بنود الموازنة العامة عبر السنين نرى أن أعلى نسبة إنفاق كانت على بندين إما النفقات التشغيلية أو النفقات التطويرية (الرأسمالية) وفي كلا البندين المستفيد الأول هو المواطن وهذه النفقات تساعد في زيادة دخل الأفراد وكما ذكرنا سابقاً إذا شعر الفرد باكتفاء من جراء الأعمال الرسمية من ناحية الدخل فإنه لن يتوجه لأنشطة اقتصاد الظل.

6. إن معدل البطالة له أثر على حجم اقتصاد الظل، فكلما زاد معدل البطالة في فلسطين زاد حجم اقتصاد الظل وذلك لأن الأفراد العاطلين عن عمل سيحاولون بشتى الطرق الحصول على دخل يلبي حاجاتهم، وفي فلسطين تحديداً ونظراً للظروف الاقتصادية والسياسية المتقلبة وعدم توفر فرص عمل كثيرة في القطاعين العام والخاص، من الطبيعي أن يتوجه الأفراد إلى أنشطة اقتصاد الظل وهذا يتوافق مع دراسة كل من (Al-Far, 2014; Anaman, 2019; Dell'Anno & Davidescu, 2019).

؛Davidescu, 2019; Mansour & Zaki, 2019; Schneider & Cambridge, 2017

النمروطي & الأستاذ، 2016).

4.2 التوصيات

وفقا للنتائج التي توصلت اليها الدراسة نقترح بعض التوصيات لمعالجة مشكلة الاقتصاد الخفي وتخفيف اثاره السلبية على الموازنة العامة واستغلال اثاره الايجابية عليها وذلك كما يلي:

1. زيادة المشاريع الاستثمارية في فلسطين والتي تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتخفيض البطالة مما يؤثر بشكل إيجابي على خفض حجم اقتصاد الظل في فلسطين.

2. خفض معدلات الضرائب على السلع الاستهلاكية والاساسية وذلك من أجل خفض أسعارها، مما يؤدي إلى زيادة قدرة الأفراد على تلبية حاجاتهم الأساسية، وانخفاض توجههم إلى أنشطة اقتصاد الظل.

3. تنظيم أنشطة اقتصاد الظل الشرعية وإدخالها إلى الاقتصاد الرسمي وذلك عن طريق توفير إطار قانوني لها يجعلها تساهم بشكل إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي.

4. زيادة فعالية وكفاءة الأجهزة الحكومية المسؤولة عن محاربة الفساد وملاحقة العاملين في أنشطة اقتصاد الظل غير الشرعية كغسيل الأموال وتجارة المخدرات وغيرها.

5. زيادة فعالية وكفاءة أجهزة الرقابة والتحصيل الضريبي وذلك من أجل تقليل نسبة التهرب الضريبي في الأنشطة الاقتصادية المشروعة والقائمة.

6. محاولة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل وتخفيض الاعتماد على المنتجات والسلع الإسرائيلية في السوق الفلسطينية.

7. دعم المنتجين المحليين وتقديم تسهيلات ضريبية وتسهيلات ترخيص وغيرها لهم، وذلك من أجل زيادة قدرتهم على المنافسة في السوق المحلي وتقديم سلع ذات أسعار منخفضة، وتوفير فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة.

8. العمل بشكل جدي على توحيد شطري الوطن وبسط السيادة على الأراضي الفلسطينية وذلك من أجل زيادة الإيرادات العامة ومنع التهرب الضريبي ومحاربة كل أنشطة اقتصاد الظل غير المشروعة على جميع أراضي الدولة الفلسطينية.

4.3 توصيات للدراسات المستقبلية

توصي الدراسة إلى زيادة البحث ودراسة ظاهرة اقتصاد الظل في فلسطين وذلك باستخدام طرق القياس الأخرى ومتغيرات أخرى، ودراسة أثر اقتصاد الظل على السياسات المالية والسياسات الاقتصادية، ودور الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات والشركات العاملة داخل أراضي ال 1948 في زيادة حجم اقتصاد الظل في فلسطين.

مختصرات الدراسة

الضرائب المباشرة	DT
الضرائب غير المباشرة	INDT
الإعانة الحكومية	WF
الإنفاق الحكومي	GOVEXP
العجز في الموازنة العامة	BD
الناتج المحلي الإجمالي	GDP
نموذج المؤشرات المتعددة والأسباب المتعددة	MIMIC

المراجع العلمية

أولاً: المراجع العربية

أحمد، محمود ذكي. (2019). ظاهرة الإقتصاد الخفي و أثره المباشر و غير المباشر على الموازنة

العامة للدولة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*. 1-40, (1)

الأستاذ، أحمد محمود و النمروطي، خليل (2016). تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على

العملة: دراسة الحالة الفلسطينية. *مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال*، (24)، الجامعة

الإسلامية - غزة.

الأستاذ، أحمد محمود، (2013). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية-دراسة قياسية،

(رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

توهامي، محمد رضا (2018)، دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، *أطروحة دكتوراه غير*

منشورة، جامعة محمد بوضياف- الجزائر.

الزايدي، خالد علي (2018)، محددات الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الليبي، *مجلة افاق اقتصادية*،

(8)4.

سلطة النقد الفلسطينية، (2022). المؤشرات الاساسية للاقتصاد الفلسطيني، تم استعادة البيانات في

تاريخ 2022/7/1 من <http://www.pma.ps/>

شرفاني، نسرين مسطو (2017)، أثر الاقتصاد الخفي على حجم الإنفاق الحكومي (دراسة قياسية

تحليلية في العراق). *مجلة العلوم الانسانية*، 852-867, (3)5

صبرة والفار (2015) الاقتصاد الخفي في فلسطين: دراسة قياسية، *المجلة الدولية للاقتصاد والتمويل*،
7(3)، 98-108.

عبدالله. (2017). الاقتصاد الخفي: قياسية وأثره على النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية،
جامعة اسيوط، مصر.

عبود، حيدر وهاب. (2012). صياغة الموازنة العامة. *مجلة الحقوق*، 4(18)، 73-104 .

عيد، هبة علي محمد. (2017). دور الموازنة العامة للدولة في رفع كفاءة الأداء المالي بالوحدات
الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، السودان.

محمود، موسى. (2016). العلاقة بين اقتصاد الظل والمؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية، *مجلة
جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانون*، 36(6).

مرعي، محمد عبدالله (2018)، الاقتصاد الخفي في فلسطين - دراسة قياسية، رسالة ماجستير، جامعة
القدس - فلسطين.

مسمش، نجاه (2018). الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر 1980-
2014، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

مسودة، سناء نظمي والمفلح، خالد مفلح. (2015). دور الإيرادات الضريبية في رفد الموازنة العامة
الأردنية بالإيرادات العامة: دراسة تحليلية مقارنة-خلال الفترة ما بين (2006-2013)، *مجلة*

الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال، 2(23)

المغربي، أحمد. (2019). المتغيرات السياسية في فلسطين وانعكاساتها على الأمن الاقتصادي. (رسالة
ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية فلسطين.

ملاك، قارة (2010)، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب:

المكسيك، تونس والسنغال، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري، الجزائر

النمروطي و الأستاذ. (2016). تقدير الاقتصاد الخفي باستخدام طريقة الطلب على العملة: دراسة

= Estimating the Hidden Economy Using Currency Demand الحالة الفلسطينية

Approach: A Case Study of Palestine. *IUG Journal of Economics and*

Business Studies, 5(3255), 1-9.

يوسف، دولاب يوسف. (2015)، دور الموازنة العامة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة دراسات

محاسبية ومالية، 10(32).

ثانياً: المراجع الأجنبية

Abu-Edeh, O. M. (2015). Causality between public expenditure and GDP growth in Palestine: An econometric analysis of Wagner's law. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 6(2), 189-199.

Al-Far, A. E. R. J. (2014). The Shadow Economy and its Effect on the Palestinian Economy. (Master's degree), Al-Azhar University-Gaza, GAZA.

Angour, N., & Nmili, M. (2019). Estimating Shadow Economy and Tax Evasion: Evidence from Morocco. *International Journal of Economics and Finance*, 11(5), 1-7.

Arif, A., & Hussain, M. (2019). The political economy of budget deficit: a panel data analysis (i).

Arjomand, M., Emami, K., & Salimi, F. (2016). Growth and Productivity; the role of budget deficit in the MENA selected countries. *Procedia Economics and Finance*, 36, 345-352.

- Berdiev, A. N., Saunoris, J. W., & Schneider, F. (2019a). Lurking in the shadows: Effects of poverty on the shadow economy.
- Berdiev, A. N., Saunoris, J. W., & Schneider, F. (2019b). Poverty and the shadow economy: The role of governmental institutions. *The World Economy*.
- Bitzenis, A., Vlachos, V., & Schneider, F. (2016). An exploration of the Greek shadow economy: can its transfer into the official economy provide economic relief amid the crisis? *Journal of Economic Issues*, 50(1), 165-196.
- Blades, D., & Roberts, D. (2002). Measuring the non-observed economy statistics. *OCDE, Brief(5)*.
- Blanchard, O. (2019). Public debt and low interest rates. *American Economic Review*, 109(4), 1197-1229.
- Buszko, A. T. (2018). Cultural implications for the shadow economy. *Engineering Economics*, 29(1), 46-52.
- Cagan, P. (1958). The demand for currency relative to the total money supply. *Journal of political economy*, 66(4), 303-328.
- Camacho, C., Mariani, F., & Pensieroso, L. (2017). Illegal immigration and the shadow economy. *International Tax and Public Finance*, 24(6), 1050-1080.
- Chen, H., Hao, Y., Li, J., & Song, X. (2018). The impact of environmental regulation, shadow economy, and corruption on environmental quality: Theory and empirical evidence from China. *Journal of Cleaner Production*, 195, 200-214.

- Cichocki, S., & Kokoszcyński, R. (2019). Guest editorial: Special post-conference section on the shadow economy, tax evasion and informal labour: Springer.
- Dell'Anno, R., & Davidescu, A. A. (2019). Estimating shadow economy and tax evasion in Romania. A comparison by different estimation approaches. *Economic Analysis and Policy*, 63, 130-149.
- Dell'Anno, R., & Schneider, F. (2003). The Shadow Economy of Italy and other OECD Countries: What do we know? *Journal of Public Finance and Public Choice*, 21(2-3), 97-120.
- Dell'Anno, R., & Schneider, F. (2003). The Shadow Economy of Italy and other OECD Countries: What do we know? *Journal of Public Finance and Public Choice*, 21(2-3), 97-120.
- Dell'Anno, R. (2007). The shadow economy in Portugal: An analysis with the MIMIC approach. *Journal of Applied Economics*, 10(2), 253-277.
- Dukalskis, A. (2016). North Korea's shadow economy: A force for authoritarian resilience or corrosion? *Europe-Asia Studies*, 68(3), 487-507.
- Dybka, P., Kowalczyk, M., Olesiński, B., Torój, A., & Rozkrut, M. (2019). Currency demand and MIMIC models: towards a structured hybrid method of measuring the shadow economy. *International Tax and Public Finance*, 26(1), 4-40.
- Ekici, T., & Besim, M. (2016). A Measure of the Shadow Economy in a Small Economy: Evidence from Household-Level Expenditure Patterns. *Review of Income and Wealth*, 62(1), 145-160. doi: 10.1111/roiw.12138
- Enste, D. H. (2018). The shadow economy in OECD and EU accession countries—empirical evidence for the influence of institutions, liberalization,

taxation and regulation *Size, causes and consequences of the underground economy* (pp. 123-138): Routledge.

Floridi, A., Wagner, N., & Cameron, J. (2016). A study of Egyptian and Palestine trans-formal firms—A neglected category operating in the borderland between formality and informality. *ISS Working Paper Series/General Series*, 619(619), 1-25.

Giles, D. E., Tedds, L. M., & Werkneh, G. (2002). The Canadian underground and measured economies: Granger causality results. *Applied Economics*, 34(18), 2347-2352.

Goel, R. K., Ram, R., Schneider, F., & Potempa, A. (2020). International movements of money and men: impact on the informal economy. *Journal of Economics and Finance*, 44(1), 179-197.

Hajilee, M., Stringer, D. Y., & Metghalchi, M. (2017). Financial market inclusion, shadow economy and economic growth: New evidence from emerging economies. *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 66, 149-158.

Hassan, M., & Schneider, F. (2016). Modelling the Egyptian shadow economy: A currency demand and a MIMIC model approach.

Huynh, C. M., & Nguyen, T. L. (2020). Shadow economy and income inequality: new empirical evidence from Asian developing countries. *Journal of the Asia Pacific Economy*, 25(1), 175-192.

Ilesanmi, K. D., & Tewari, D. D. (2019). Management of shadow banks for economic and financial stability in South Africa. *Cogent Economics & Finance*, 7(1), 1568849.

Iriqat, R. A., & Anabtawi, A. N. (2016). GDP and Tax Revenues-Causality Relationship in Developing Countries: Evidence from Palestine. *International Journal of Economics and Finance*, 8(4), 54-62.

- Kirchgässner, G. (2017). On estimating the size of the shadow economy. *German Economic Review*, 18(1), 99-111.
- Kirchgässner, G. (2017). On estimating the size of the shadow economy. *German Economic Review*, 18(1), 99-111.
- Mauleón, I., & Sardà, J. (2017). Unemployment and the shadow economy. *Applied Economics*, 49(37), 3729-3740.
- Medina, L., & Schneider, F. (2019). Shedding light on the shadow economy: A global database and the interaction with the official one.
- Mishchuk, H., Bilan, S., Yurchyk, H., Akimova, L., & Navickas, M. (2020). Impact of the shadow economy on social safety: The experience of Ukraine. *Economics & Sociology*, 13(2), 289-303.
- Narayan, P. K., & Narayan, S. (2019). The sustainability of Fiji's budget deficit: an econometric analysis.
- Nashashibi, K. (2015). Palestinian Public Finance Under Crisis Management: Restoring Fiscal Sustainability. *United Nation Development Programme*.
- Öğünç, F., & Yılmaz, G. (2000). Estimating the underground economy in Turkey. *CBRT Research Department Discussion Paper*, 15.
- PCBS, (2021), Palestinian Central Bureau of Statistics, retrieved from <https://www.pcbs.gov.ps>
- PMA. (2021). Economic main indicators in palestine from <http://www.pma.ps>.
- PMOF, (2021), Ministry of Finance and Planning, retrieved from <http://www.pmof.ps>.
- Popescu, G. H., Davidescu, A. A. M., & Huidumac, C. (2018). Researching the main causes of the Romanian shadow economy at the micro and macro

- levels: Implications for sustainable development. *Sustainability*, 10(10), 3518.
- Saidam, A. M. (2014). the effect of budget deficit on current account: case study) palestinian territories 1996-2012. *the effect of budget deficit on current account: case study) palestinian territories 1996-2012*.
- Schneider, F. (2016). Outside the State: The Shadow Economy and Shadow Economy Labour Force *The Palgrave Handbook of International Development* (pp. 185-204): Springer.
- Schneider, F., & Buehn, A. (2018). Shadow economy: Estimation methods, problems, results and open questions. *Open Economics*, 1(1), 1-29.
- Schneider, F., & Enste, D. H. (2000). Shadow economies: size, causes, and consequences. *Journal of economic literature*, 38(1), 77-114.
- Schneider, F., Khan, S., Hamid, B. A., & Khan, A. (2019). Does the tax undermine the effect of remittances on shadow economy? Economics Discussion Papers, No 2019-67. *Kiel Institute for the World Economy*. <http://www.economics-ejournal.org/economics/discussionpapers/2019-67> Received October, 20.
- Smith, P. M. (1997). Assessing the size of the underground economy: The statistics Canada perspective. *The underground economy: Global evidence of its size and impact*, 11-37.
- Soares, C., & Afonso, O. (2019). The Non-Observed Economy in Portugal: The monetary model and the MIMIC model. *Metroeconomica*, 70(1), 172-208.
- Stepanova, D., Vershitsky, A., & Prasolov, V. I. (2018). Entrepreneurial Entry and Shadow Economy: The Case of Transition Countries. *Journal of Entrepreneurship Education*.

- Tanzi, V. (1983). The underground economy in the United States: annual estimates, 1930-80. *Staff Papers*, 30(2), 283-305.
- Tanzi, V. (1999). Uses and abuses of estimates of the underground economy. *The Economic Journal*, 109(456), 338-347.
- Wibowo, A. R., & Indrayanti, W. (2020). Institutional Analysis of Shadow Economy (Study on ASEAN 7 Developing Countries). *Ekulibrium: Jurnal Ilmiah Bidang Ilmu Ekonomi*, 15(1), 55-69.
- Williams, C. C., & Schneider, F. (2016). *Measuring the global shadow economy: the prevalence of informal work and labour*. **Edward Elgar Publishing**.



**Al Najah National University
Faculty of Graduate Studies**

**THE EFFECT OF THE SHADOW ECONOMY ON TAX
REVENUES IN PALESTINE BETWEEN THE YEARS
2000-2020**

**By
Esraa Samih Mohammed Abu Sebaa**

**Supervisors
Dr. Sameh Al-Atoot
Prof. Abdul Naser Nour**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements of the Degree
of Master in Tax Disputes, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2023

THE EFFECT OF THE SHADOW ECONOMY ON TAX REVENUES IN PALESTINE BETWEEN THE YEARS 2000-2020

By
Esraa Samih Mohammed Abu Sebaa
Supervisors
Dr. Sameh Al-Atoot
Prof. Abdul Naser Nour

Abstract

This study aims to investigate the factors leading to the proliferation of shadow economy in light of its estimation from 2000 to 2021 and its impact on tax revenue in Palestine. To achieve this goal, the descriptive analytical approach was used to collect data and previous studies to form the theoretical framework of this study. The quantitative approach was used to analyze the annual data of the study using Multiple Indicators Multiple Causes (MIMIC) Model. In other words, the size of the shadow economy has been calculated by figuring out the individuals' share in the Gross Domestic Product (GDP), deficit spending, government spending, grant- in aid and unemployment rate.

It has been found that the size of the Palestinian shadow economy between 2000 and 2021 was (44.45%) of the Palestinian GDP. The shadow economy also affected the Palestinian tax revenue collected by the government.

It is recommended that it is imperative to organizing the legitimate activities of the shadow economy and introduce them into the formal economy by providing a legal framework makes them contribute positively to the gross domestic product and national income increasing investment projects in Palestine. This leads to increasing job opportunities and reducing unemployment, which positively affects reducing the size of the shadow economy in Palestine,. Also, it leads to reducing tax rates on consumer and basic goods in order to reduce their prices causing the increase of the ability of individuals to meet their basic needs. and a decrease in their orientation to shadow economy activities.

Keywords: shadow economy, tax revenue, direct taxes, indirect taxes.